معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: محاسبة وجباية معمقة
مذكرة لنيل شهادة ماستر

بعنوان

دور النظام الجبائي في الحد من الإقتصاد الغير رسمي

إعداد الطالبين:
-قرناشي عبد الجليل
-مرابط محمد

إشراف الاستاذ:
د. علي دحمان محمد

لجنة المناقشة:

الرئيس	وراد فؤاد	أستاذ محاضر –ب-	جامعة بلحاج بوشعيب
مشرف و مقررا	علي دحمان محمد	أستاذ محاضر – أ-	جامعة بلحاج بوشعيب
الممتحن	مخظار سليم	أستاذ محاضر –ب-	جامعة بلحاج بوشعيب

السنـة الجـامعية: 2021_2022

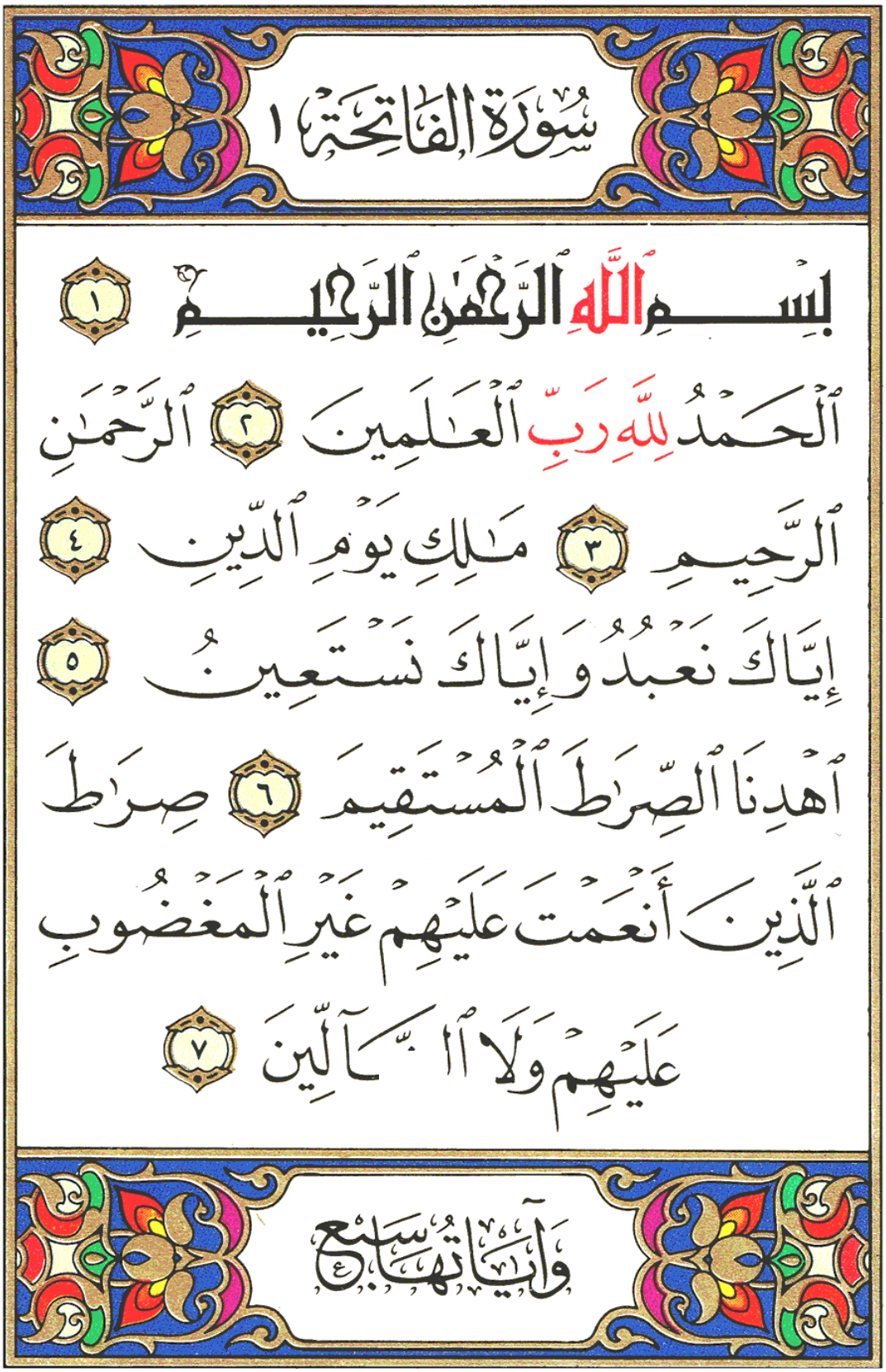
سُورَةُ الفَاتِحَةِ ١
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ١
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ٢ الرَّحْمَٰنِ
الرَّحِيمِ ٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ٤
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ٥
اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ٦ صِرَاطَ
الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ٧
وَآيَاتُهَا سَبْعٌ

شكر
تقد

إن

الحمد والشكر لله نحمده ونشكره الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، راجين أن يتقبله منا قبولا حسنا، ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم خير العمل وخير العلم ينفعنا وينفع غيرنا به.

في البداية وعلى قاعدة من شكر الله شكر العبد وللعرفان بالجميل يطيب لنا أن نتوجه بأفضل الامتنان والتقدير وأسمى عبارات الشكر والثناء إلى الأستاذ المشرف " علي دحمان محمد" الذي تكرم بقبول الإشراف على تأطيرنا، ولما قدمته لنا من توجيهات وملاحظات ونصائح علمية قيمة، وكذا حرصها الدائم والدؤوب على إتمام هذا العمل.

كما لا يفوتنا بالذكر، شكر وتقدير كل من قدم لنا مساعدة خلال مرحلة إعداد هذه المذكرة، ونتوجه أيضا بالتحية والشكر إلى كافة الاساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بلحاج بوشعيب، وكذلك ندين بالشكر لكل الموظفين وعمال المؤسسات التي كانت محل الدراسة الميدانية

فلجميع هؤلاء خالص التحية والعرفان الشكر والحمد لله من قبل ومن بعد وبفضله تتم الصالحات.

اهداء

بسم الله يرعاني و يحفظني و يوفقني اتقدم بهذا العمل المتواضع كهدية الى:

من سهرت الليالي و حملتني وهنا على وهن و الجنة تحت اقدامها

يا نبع الحنان و العطاء يا عطر الدفء و الحنان

"امي الغالية " حفظها الله و اطال في عمرها

من ارادني بلوغ المعاني و من دعمني بدعائه آناء الليل و اطراف النهار
و تحمل المشقات و العناء و الى ابي الغالي العزيز
"ابي " الغالي
الى اخوتي واختي الغالية وابنتها الصغيرة "جنى غزلان" و خالتي
واصدقائي
اهديه لكم جميعا

عبد الجليل

اهداء

بسم الله يرعاني و يحفظني و يوفقني اتقدم بهذا العمل المتواضع كهدية
الى:
من سهرت الليالي و حملتني وهنا على وهن و الجنة تحت اقدامها
يا نبع الحنان و العطاء يا عطر الدفء و الحنان
"امي الغالية " حفظها الله و اطال في عمرها
من ارادني بلوغ المعاني و من دعمني بدعائه آناء الليل و اطراف النهار
و تحمل المشقات و العناء
"ابي حبيبي " حفظه الله و اطال في عمره
الى من حن اليه القلب
واخوتي و اختي
و الى كل من دعمني و لو بدعاء
اهديه لكم جميعا

محمد

الفهرس

شكر و التقدير	
الاهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول:الاطار النظري للسياسة الجبائية في الجزائر	1
تمهيد	2
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول السياسة الجبائية	3
المطلب الأول : تعريف السياسة الجبائية	4
المطلب الثاني: مبادئ السياسة الجبائية	4
الفرع الأول :مبدا العدالة	4
الفرع الثاني :مبدا الكفاءة	5
المطلب التالت :اهداف السياسة الجبائية	5
المبحت التاني :الية تشكل سوق الصرف الموازي	8
المطلب الأول :أسباب اقتصادية	8
الفرع الأول :ندرة السلع	8
الفرع الثاني :العبء الضريبي	8
الفرع الثالت :البنية الاقتصادية و الازمات الاقتصادية	8
الفرع الرابع :دور المشروعات الصغيرة في خلق الاقتصاد غير الرسمي	8
المطلب الثاني :العوامل الإدارية	9
الفرع الأول:نظم و الإجراءات الإدارية	9
الفرع الثاني :النظم و القيود الحكومية	9
الفرع الثالث : الفساد الإداري	9
المطلب الثالث : العوامل السياسية	9
المطلب الرابع : العوامل الاجتماعية	10
الفرع الأول :اثر الفقر عاى زيادة حجم الاقتصاد الموازي	10
الفرع الثاني :اثر النمو الديمغرافي في الاقتصاد الموازي	10
المبحث الثالث :مؤشرات قياس الاقتصاد عير الرسمي	10
المطلب الأول :أساليب قياس الاقتصاد غير الرسمي	10
المطلب الثاني :أسباب نمو انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	13
الفصل الثاني:تحديد النظام الجبائي الجزائري للحد من الاقتصاد غير الرسمي	16
المبحث الأول:عموميات حول النظام الجبائي الجزائري	17
المطلب الأول:مفهوم التهرب الضريبي	17
المطلب الثاني:اشكال التهرب الضريبي	18
المطلب الثالث:طرق التهرب الضريبي	20
المبحث الثاني:الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	22

المطلب الاول:نظرة و موقف الدولة الجزائرية من الاقتصاد غير الرسمي	23
المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي و كيفية التعامل معه في الجزائر	26
خلاصة الفصل	42
الفصل الثالث:دراسات سابقة	35
الخاتمة	44
قائمة المصادر و المراجع	47

المقدمة

شهد النظام الضريبي الجزائري تحولات جذرية في سياق التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال بداية تسعينات القرن الماضي، وقد جاءت هذه الإصلاحات بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها أزمة 1986م، وكذا في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، ومنذ تلك الفترة توالت الإصلاحات الجبائية من خلال تحديث قوانين المالية السنوية والتكميلية وعصرنة الإدارة الجبائية (إنشاء هياكل جديدة، نظام التصريح عن بعد Télé Declaration، الدفع الالكتروني Telepaiement، رقمنة إجراءات الترقيم الجبائي، مرجعية نوعية الخدمة، نظام الإعلام ...) والتي سعت في مجملها إلى تفعيل النظام الضريبي الجزائري، ورفع أداء الجباية العادية كبديل للجباية البترولية، كما أن هذه الإصلاحات هدفت للحد من ظواهر الاقتصاد غير الرسمي

ينتشر الاقتصاد غير الرسمي في العديد من البلدان النامية وتتراوح نسبته بين 30% و70% من الناتج الداخلي الخام (PIB)، وتعتبر الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة والتي تفاقمت بفعل العديد من العوامل، بحيث ينتشر في سياق يسوده ارتفاع البطالة والبطالة الجزئية والفقر وانعدام المساواة بين الجنسين وهشاشة العمل، بحيث يؤدي دورا يعتد به في ظل هذا الظروف لاسيما توليد الدخل بسبب انخفاض متطلبات التعليم والمهارات والتكنولوجيا ورأس المال، لكن معظم الأفراد يدخلونه بلا إرادقم لضرورة البقاء على قيد الحياة وللحصول على الأنشطة الأساسية المولدة للدخل.

من خلال ماسبق تتمحور إشكالية مداخلتنا في التساؤل الرئيسي التالي : ماهي التحديات التي يوجهها النظام الجبائي الجزائري في الحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي؟ من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية: - ماهي أهم مظاهر وأسباب الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر . - ماهي الآليات التي يمتلكها النظام الجبائي في الحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي . - في ظل عصرنة الإدارة الجبائية هل تم وضع هدف تأطير الاقتصاد غير الرسمي.

من خلال التساؤل السابق يمكن طرح الفرضيتن التاليتين : الفرضية الأولى: الآليات المستخدمة من قبل الإدارة الضريبية غير كافية للحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي . الفرضية الثانية : هناك صعوبة في تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، إلا أن كثرة التهرب الضريبي، والأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية يعطيان نسبة عالية عن حجمه.

بعد القراءات والتلخيص للكثير من الدراسات والمشار إليها في الهوامش سوف يكون مخطط مداخلتنا وفق المحاور التالية:

تحديد الموضوع يدور موضوع بحثنا هذا حول ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (دراسة سوق الصرف الموازي): العوامل و الأسباب الدافعة لانتشار هذه الظاهرة، حجمها، مظاهرها، كيفية الحد منها، ووضعية الصرف الموازي في الجزائر.

أهمية البحث و أهدافه تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها: : التنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة. : أهمية ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و توازيها مع الاقتصاد الرسمي . : محاولة دراسات الأدبيات المختلفة لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي . : دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر . : محاولة إيجاد حلول تساعد على التقليل من أثار الاقتصاد غير الرسمي (سواء كانت أثار

اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها). : تدعيم البحوث في هذا الميدان.

إشكالية البحث إن إشكالية هذا البحث تتمحور حول الدوافع المؤدية لظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وا الآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عنها وآفاقها المستقبلية خاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية (حالة

|

هذا ما يدفعنا إلى طرح جملة من الأسئلة تتمثل في: .. كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟ و ما هي أهم الأسباب التي أدت إلى ظهوره واتساع رقعته؟. 2. ما هو حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم عامة و الجزائر خاصة؟ و ما هو موقف السلطات الجزائرية |

3. ما مكانة سوق الصرف الموازي في الجزائر ؟ و ما وضعية الصرف في إطار هيمنة هذه السوق في الجزائر ؟

, فرضيات البحث الفرضية الأولى: يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مرض حتي تختلف نسبته من دولة إلى أخرى بحسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل بلد. الفرضية الثانية: يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مكملا للاقتصاد الرسمي في الجزائر في ظل غياب استثمارات

الفرضية الثالثة: يعتبر سوق الصرف الموازي في الجزائر منبع هام لتوفير العملة الصعبة في ظل غياب مكاتب الصيرفة الرسمية و ندرة العملة الصعبة.

منهجية البحث اعتمدنا في بحثنا هذا على المقاربات النظرية و ذلك بحدف إلقاء الضوء على الأبعاد المتشعبة و المتعددة الظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و محاولة تحديد مفهوم دقيق لها هذا من جهة، ومن جهة أخرى حصر أهم الأسباب المؤدية إلى ظهور و نمو رقعة الاقتصاد غير الرسمي، كما اعتمدنا على المقاربة التحليلية و ذلك باستعراض المناهج و النماذج

المحللة لهذه الظاهرة و تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم، عامة و الجزائر خاصة مدعمين ذلك بأرقام و جداول إحصائية من خلال استعمال أدوات التحليل الإحصائية التي تنوعت مصادرها :

- الديوان الوطني للإحصائيات بصفته الهيئة الرسمية المكلفة بتجهيز كل المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري

-الدراسات العالمية : كالأبحاث التي قام بها كل من : صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المكتب الدولي للعمل، المنظمة العالمية للعمل، منظمة التعاون والتنمية، الخ.

-دراسات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. - الاعتماد على الإحصائيات المأخوذة من مختلف المصادر : وزارة العمل، مصالح الجمارك، الشرطة القضائية، مفتشي الضرائب، الخ.

- بالرغم من المجهودات المبذولة ما بين مصالح الضرائب و الإدارات الجمركية داخل و خارج الوطن و التي تهدف إلى محاربة التهرب الضريبي و الغش الجبائي، إلا أن هذا التهرب و الغش ما زال قائم، و هذا راجع إلى الدهاء الخارق في التحايل على القوانين و الفساد المنتشر بين الأعوان المعنيين بالمراقبة و غيرها.

الفصل الأول:الاطار النظري للسياسة الجبائية في الجزائر

تمهيد :

تعتبر السياسة الجبائية إحدى أدوات الهامة للسياية المالية التي يمكن إستخدامها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية و الغجتماعية حيث ينتقل أثرها على النشاط الاقتصادي عن طريق الادوات و الاساليب المستخدمة في توجيه و التاثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق الأهداف .

ففي البلدان المتقدمة تكتسي السياسة الجبائية أهمية بالغة فهي أداة التي تستخدمها ليس فقط من أجل الحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات العامة و إنما وسيلة تدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادي و توفير الشروط الضرورية لتحقيق التشغيل الكامل للموارد بعد أن تبث فشل مبدأ تحقيق اليد الخفية في تحقيق ذلك .

و في البلدان النامية تزداد أهمية السياسة الجبائية أهمية نظرا لوضعها الاقتصادي الذي يتميز بالنقص الفادح في الموارد المالية و الاختلالات الاقتصادية و الاجتماعية و الذي يطلب تعبئة الادخار و العمل على تقريب التفاوت في المداخيل عن طريق كعادة توزيع الدخل .

و لنتعرف أكثر على السياسة الجبائية سنتطرق بهذا الفصل إلى مباحث التالية :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول السياسة الجبائية

تعتبر السياسة الجبائية جزءا من السياسة المالية التي هي إحدى أدوات و فنون السياسة الاقتصادية ، فهي تبحث في مختلف الظواهر الجبائية و تحلل أوجه النشاط المالي ، لتعيين الدولة على المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع ، فهي برنامج تخططه و تنفذه الدولة

مستخدمة كافة الأساليب و فنون الضرائب لإحداث آثار تسعى إلى تحقيقها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الإجتماعي و السياسي .

المطلب الأول : تعريف السياسة الجبائية

تعددت تعريفات السياسة الجبائية و من هذه التعريفات نجد :

- أنها محموعة البرامج المتكاملة التي تخططها و تنفذها الدولة عن عمد مستخدمة فيها كافة مصادرها الفعلية و المحتملة لإحداث آثار إقتصادية و اجتماعية و سياسية مرغوبة ،و تجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة .
- أنها تطبيق مقصود لوسائل معينة بهدف التأثير في مجرى الأحداث الاقتصادية لتحقيق نتائج أخرى غير تلك التي كانت ستترتب عنها لولا هذا التطبيق .
- كما تنتهي البعض إلى ان السياسة الجبائية فمن تمارسه الدولة لتوجيه ضرائبها وفق الأهداف التي تؤمن بها فلسفة الحكم ، أي أن فن إستخدام الوسائل الغريبة .

و على هذا نستنتج أن السياسة الجبائية هي تلك السياسة التي تنجم عن آثارها تحقيق الأهداف .

و نلخص من ذلك أن أي من مكونات السياسة الجبائية ما هو إلّا جزء متكامل من السياسة الجبائية و التي بدوها جزء متكامل من السياسة الجبائية ما هو إلّا جزء متكامل من السياسة الجبائية و التي بدورها جزء متكامل من السياسة المالية و الأخيرة بدورها جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

و يسمح هذا المفهوم للسياسة الجبائية بأن يمتد نطاقها ليشمل الإيرادات الجبائية الفعلية و المحتملة ، و البرامج المتكاملة المرتبطة بها ، و بذلك يمكن ظان يمتد نطاق السياسة الجبائية ليشمل الحوافز الجبائية التي تمنحها الدولة لأنشطة إقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها و ذلك باعتبار أن هذه الحوافز ايرادات ضريبية محتملة مضحى بها في فترة قصيرة محتمل تعريفها في فترة طويلة [1].

المطلب الثاني : مبادئ السياسة الجبائية

قسم علماء المالية مبادئ السياسة الجبائية إلى قسمين يتعلق اولهما بالكفاءة والآخر بالعدالة، إذ يعتد بهما عند محاولة تصميم نظام جبائي جديد، وعند تعارض اهداف الكفاءة واهداف العدالة يجب إصدار أحكام معيارية/ اعتبارية على الاولويات الجبائية الواجب اتباعها في مثل هذه الحالة.

[1] الوليد صالح عبد العزيز ، دور السياسة الغربية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2002 ، ص 11.

الفرع الأول : مبدا العدالة :

إن مفهوم العدالة الجبائية نسبي يختلف من دولة إلى أخرى، ومن طبقة إجتماعية إلى أخرى، فالأغنياء يروا أن فرض ضرائب موحدة النسب على جميع الأشخاص والأموال في الدولة دون أي اعتبار آخر هو عدالة ضريبية، بينما هو العكس من منظور ذوي الدخل الضعيف والمحدود، إذ يعتقدون أنه من باب التضامن الإجتماعي بين فئات المجتمع تحميل الطبقة الغنية القسط الأكبر من الأعباء العامة حسب حالتهم ومقدرتهم التكليفية. ذهب بعض فقهاء المالية إلى تحديد مفهوم العدالة الجبائية بناء على مبدأي الانتفاع والقدرة على الدفع[1].

أولا : مبدأ الانتفاع

ويقتضي هذا المبدأ أنه على الأفراد المنتفعين من الإنفاق أو الانتاج أو الخدمات الحكومية مسؤولون عن دفع تكاليف هذا الإنفاق، من خلال تحملهم للضرائب المباشرة المفروضة عليهم، في حين أنهم غر مجبرين على تحمل تكاليف الخدمات التي لا يستفيدون منها مباشرة [2].

فتقتضي العدالة هنا مقابلة العبء الجبائي لما يتلقاه من منفعة شخصية، وما يعاب على هذا المبدأ :

- إنه يخالف مفهوم الضريبة وطبيعتها القانونية، فالمكلف يدفع الضريبة من باب التضامن الإجتماعي؛
- صعوبة تحديد المنفعة التي يحصل عليها الفرد نتيجة قيا الدولة بمهامها[3].

ثانيا : مبدأ القدرة على الدفع

ويقتضي عدم تحميل الأفراد ضرائب تفوق قدرتهم على الدفع [4]، أي المشاركة في الأعباء العامة على أساس المساواة في التضحية .

وبمعنى آخر ان يتصف النظام بعدم المغالاة والإفراط في فرض الضرائب (عددها) أو أسعارها (معدلاتها) فيراعى المقدرة المالية للممولين وحالتهم الإقتصادية في تحمل العبء الجبائي،

[1] الصعدي عبد الله: دور الضرائب في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، 2006 ،ص 123.
[2] سعيد عبد العزيز عتمان، شكري رجب العشماوي: مرجع سابق، ص257.
[3] بشور عصام: المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، القاهرة ،ط 6 ،1992-1993 ، ص 91.
[4] عيد عبد العزيز عتمان، شكري رجب العشماوي:مرجع سابق، ص 262.

ومما لاشك فيه بأن هذه الخاصية مهمة في تصميم السياسة أو النظام الجبائي، فكل مخالفة لقاعدة العدالة تشكل إستهانة بشعور الممولين وتكون مصدر إضراب في الكيان الإجتماعي.

الفرع الثاني : مبدأ الكفاءة

وهي التي تكون في الغالب أكثر وضوحا ومباشرة، لأنها تتعامل مع الحقائق الموضوعية المتعلقة بآثار الضرائب، فالضريبة التي تتسم بالكفاءة العالية هي التي تعمل على تقليل و تدنية العبء الإضافي الزائد للضريبة، وتتسم بسهولة إدارتها وممارسة الرقابة عليها.

إذن فمعيار الكفاءة يقتضي قيام السلطات العامة بإختيار أقل الضرائب سلبية في تأثيرها على الإقتصاد القومي ذلك لأن الضريبة تستهدف أغراضا متنوعة، فهي تفرض أحيانا لتحقيق أغراض إجتماعية وإقتصادية وسياسية.

المطلب الثالث : أهداف السياسة الجبائية

فالأهداف المتعلقة بالسياسة الجبائية قد تكون أهداف رئيسية أو أهداف أدواتية و هذا حسب التقسيم الذي وضعه جونسون ، فالأهداف الأساسية تتعلق بهدف النمو الذي يترجم في الواقع عن طريق التحفيز الادخار و الاستثمار ، و الذي يترجم في الواقع عن طريق توزيع الدخل يوصف بالأمثل على مستوى الأفراد و على مستوى الجهات أو المناطق ، أما الأهداف الأدواتية فهي تتعلق عادة بدفع التوازن الاقتصادي و المالي ، و الذي يأخذ في الواقع مظاهر استقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات ... الخ ، و يمكن تلخيص هذه الأهداف في العناصر التالية [1]:

أ. **توجيه الاستهلاك** : و ذلك من خلال التأثير على الأسعار النسبية للسلع و الخدمات الاستهلاكية فمثلا فرض ضريبة على بعض السلع يمكن أن يحد من استهلاكها أو يحول دون الاستهلاك من سلعة لصالح أخرى (إحلال سلعة مكان أخرى) و العكس إذا تم تخفيض الضرائب على بعض السلع يؤدي إلى تشجيع استهلاكها .

ب. **توجيه قرارات أرباب العمل** : ذلك أن الضرائب يمكن إستخدامها لتأثير على حجم ساعات و نوعية العمل ، حجم المدخرات ، و يمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في التمتع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الإقتصادية المختلفة ، كما يمكن استخدامها لتأثير على هيكل الاستثمارات بتوجيهها نحو القطاعات معينة ترغب الدولة في تشجيعها لقدرتها على خلق مناصب العمل أو قدرتها على احلال الواردات ، أو لكونها غير ملوثة

[1] فلاح محمد ، السياسة الجبائية من الأهداف و الأدوات – بالرجوع إلى حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 22.

للبيئة ، و تعمل على توجيه توطيد الاستثمارات في مختلف المناطق سواء كان ذلك في إطار سياسة توازن الجهوي أو تنمية مناطق لاعتبارات خاصة (كمناطق حدودية أو مناطق تركز العارضة تجنب لاحتجاجاتها...)

ت. زيادة تنافسية المؤسسات : و ذلك من خلال تأثيرها على عوامل الغنتاج كإنخفاض الضرائب يساعد من جهة على زيادة الغنتاج و من جهة ثانية يعمل على تخفيض الأسعار عوامل الإنتاج مما يعمل في النهاية على خفض التكاليف الكلية للإنتاج ، و لهذا نجد الدول و سعيا منها لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية تعوم بإعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم و الحقوق الجمركية من الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط النهني ... الخ [1]

ث. تصحيح إخفاقات السوق : ذلك أن الأسواق غير التنافسية عاجزة عن تخصيص كفء للموارد ، و ذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على إرتفاع التكاليف التي يتحملها ككل ، ذلك أن هناك ميلا نحو انخفاض التكاليف الخاصة في حين أن التكاليف الإجتماعية ما فتئت تزداد و تتمثل في التكاليف التلوث الصناعي الضجيج ، تدهور البيئة و التربة ، التصحر ... الخ ، و هذا ما جعل الإدارات يتزايد بوجود روابط بين الأنشطة الاقتصادية و البيئة و هذا ما أدى إلى الأخذ بعين الإعتبار لهذا البعد عند رسم السياسات الاقتصادية .

ج. و في هذا الإطار تستخدم السياسة الجبائية لتصحيح هذه الآثار الخارجية ، و هذا يرجع التكاليف الخاصة بعد فرض الضريبة على مستوى التكاليف الإجتماعية أو الاقتراب منها .

ح. السياسة الجبائية أداة للغندماج الاقتصادي : و ذلك عن طريق تنسيق الأنظمة الجبائية من خلال اعتماد نفس المدونة من الضرائب ، تنسيق المعدلات ، الاعفاءات و التخفيضات الممنوحة ، أنماط الاهتلاك المعدة ـ تبادل المعلومات المتعلثة بالتهرب الضريبي ، فدول الاتحاد الاوربي تعمل على توحيد أنظمتها الضريبية بشكل كامل للوصول إلى تكامل اقتصادي .

خ. اعادة توزيع الدخل : تؤثر السياسة الضريبية على الحصص النسبية للدخل الوطني الموجه لمختلف الشرائح و الفئات ، وهذا بهف تخفيض الفوارق بين المداخيل أن تقوم الضريبة بدور المصحح ، كلا أن تحقيق هذا الهدف يجعل أصحاب القرار أمام موقفين ، إلى أختيار كفاءة تخصيص الموارد و إما إختيار العدالة الضربية ، كما يطرح قياس كعادة التوزيع عن طريق الضريبة عدة مشاكل النفقات العمومية ، إذ يطرح الجانب المتعلق بتحديد الفئات الاجتماعية التي يتم بينها كإعادة توزيع الدخل

د. تمويل التدخلات العمومية : و هذا هو الهدف الأصلي و الثابت للضريبة ، إذ رغم وجود عدة إمكانيات لتمويل الإنفاق العام ، فإن اللّجوء إلى الضريبة يتميز بكونه إجراء غير

[1] قدى عبد المجيد ، المدخل الى سياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية – ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 169

تضخمي ، خاصة إذ إعتمد أنماطا معينة من الضرائب كالضريبة على الدخل لتقليص حجم المداخيل المتاحة للإنفاق الخاص أو الضريبة على الاستهلاك التي تعمل على كبح الطلب (الطلب مصدر من مصادر التضخم) .

و من بين المزايا التي يوفرها التمويل الضريبي نجد قدرة الدولة على الإخضاع الضريبي غير المحدودة بخلاف الاصدار النقدي أو اللجوء إلى الاكتتاب العام .

ذ. **توجيه المعطيات الاجتماعية** : و هو ما يعرف بشخصية الضريبية التي تراعي الأوضاع و المواقف الضريبية دورا أساسيا في التخفيف من حدة بعض الأزمات كأزمة السكن من خلال الاعفاءات الممنوحة لمداخيل الايجار أو شراء الأراضي لبناء المساكن الاجتماعية .[1]

المبحث الثاني : الية تشكل أسواق الصرف الموازي

تختلف الأسباب و العوامل التي ساهمت في ظهور و تكوين ظاهرة الاقتصاد الموازي في دول العالم، يمكن حصرها فيما يلي :

المطلب الاول : اسباب اقتصادية

ناتجة عن التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية مما ينتج عنه مشاكل اقتصادية و دوافع تؤدي إلى التحول نحو القطاع الغير الرسمي، نذكر منها ما يلي:

الفرع الاول :ندرة السلع

نقص عرض السلع الاستهلاكية و الكمالية ما يؤدي إلى التحول نحو الاقتصاد الخفي من اجل توفير و إنتاج هذه السلع للوفاء باحتياجات الطلب عليها

الفرع الثاني : العبئ الضريبي

إن ارتفاع معدلات الضريبة يدفع إلى محاولة تجنبها أو التهرب منها، و ابلتالي التوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي حيث تصبح الأنشطة و المشروعات القائمة فيه غير مسجلة و ابلتالي عدم الإعلان عن الدخل الناتج منها و عدم دفع مختلف أشكال الضريبة.

الفرع الثالث : البنية الاقتصادية و الأزمات الاقتصادية

[1] قدى عبد المجيد ، المدخل الى سياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية ، نفس المرجع ، ص 170.

من بين العوامل التي تساهم في زيادة رقعة الاقتصاد غير الرسمي نجد التعديل الهيكلي المرتبط بالإصلاحات الاقتصادية ما ينتج عنه من عدة مشاكل كالفقر، البطالة....الخ.

بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على مداخيل العمال بالانخفاض ما يؤدي إلى التوجه إلى العمل في الاقتصاد الخفي لتعويض النقص في الدخل و تحسينه.

الفرع الرابع : دور المشروعات الصغيرة في خلق الاقتصاد غير الرسمي[1]

تستخدم المشروعات الصغيرة النقود السائلة في إجراء معاملاتها هذا ما يسهل من الأنشطة الخفية و التهرب من دفع الضريبة، بالإضافة إلى عدم الإعلان عن الدخول الناتجة عنها.

المطلب الثاني :العوامل الإدارية

تلعب هذه العوامل دورا هاما في بروز و استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و تتمثل أساسا في البيروقراطية التي تعرفها الأنظمة الإدارية لغالبية دول العالم،و تتمثل فيما يلي [2]:

الفرع الاول : النظم و الإجراءات الإدارية

إن تعقيد الإجراءات الإدارية الضرورية لخلق نشاط اقتصادي معين المتمثلة في :(استخراج الوثائق، استخراج السجل التجاري، رخصة اعتماد، إجراءات الحصول على قروض بنكية، الضمانات...) تعرقل المتعاملين الاقتصاديين من تأسيس شركات أعمال أو انتشار ما يدفعهم إلى التهرب من رقابة الدولة و التحول نحو ممارسة نشاطهم في الخفاء.

الفرع الثاني : النظم و القيود الحكومية

إن زيادة القيود و القوانين و التنظيمات العمومية الموضوعة من اجل ضبط الاقتصاد، تؤدي إلى محاولة التهرب من لوائح التدخل الحكومي مما يؤدي إلى خلق أنشطة لا يمكن مراقبتها ترتبط بظاهرة الاقتصاد الأسود.

الفرع الثالث : الفساد الإداري

[1] بودلال على " تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2007_2006، ص36

[2] بن يوب لطيفة و بوغرارة بومدين و غربي نصر صلاح الدين " اثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي " ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 افريل 2007.

عدم تناسب مستوى الدخل مع السلطة الممنوحة للموظف يولد فجوة بين هذه الدخول و المستوى المعيشي المناسب، مما يؤدي إلى اتجاه سلوكي لهؤلاء الموظفين العموميين نحو الحصول على دخول غير مشروعة عن طريق إساءة استخدام النفوذ و السلطة الممنوحة لهم، طالما أعيتهم السبل المشروعة في تحقيق مستوى معيشي ملائم.

المطلب الثالث : العوامل السياسية[1]

لا استقرار سياسي متزامن مع تحرير اقتصادي غير مراقب من قبل الدولة من شانه أن يترك الحقل فارغا و حر أمام نمو و اتساع الأنشطة الغير الرسمية.

المطلب الرابع : العوامل الاجتماعية

تختلف هذه الأسباب من دولة إلى أخرى و لقد ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم الاقتصاد الموازي نذكر منها ما يلي [2]:

الفرع الاول : اثر الفقر على زيادة حجم الاقتصاد الموازي

هناك علاقة قوية تربط بين ظاهرة الفقر و ظاهرة الاقتصاد الموازي بحيث كلما زادت حدة الفقر، زاد حجم التوجه نحو الاقتصاد الموازي.

الفرع الثاني : اثر النمو الديمغرافي على الاقتصاد الموازي

إن ارتفاع النمو الديمغرافي يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة و ابلتالي فائض في اليد العاملة التي لا يمكن أن يستوعبها سوق العمل ما يؤدي بالتوجه نحو العمل في القطاع الموازي.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الإقتصاد غير الرسمي وآثاره الإقتصادية.

إن المشكل لا يكمن في وجود الإقتصاد غير الرسمي نفسو،بل في إمكانية معرفة المدى الذي
يبمغو، والآثار التي يمكن أن يترتب عنيا للإقتصاد ككل،لاتخاذ السبل المتاحة لمواجيتو أو حصره
عمى الأقل.

المطلب الاول : أساليب قياس الإقتصاد غير الرسمي

توجد عدة أساليب لتقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي، تتعمق كل منيا بطبيعة المعمومات الإحصائية المتوفرة، نوعيتيا، خصوصية الظاىرة محل الدراسة، وطبيعة النشاط في

[1]. إسماعيل بوخاوة " إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية و التطبيق "، ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ايام 16/15/14 نوفمبر 2000

[2] بن يشو فتحي " جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي "، ماجستير في اقتصاد التنمية، تحت اشراف الدكتور بونوة شعيب، تلمسان، 2007-2008 ،ص 23-24.

الإقتصاد غير
الرسمي الذي نود تحديده وضبطو، والتي يمكن أن نوجزنا فيما يمي:

1-1-الأساليب المباشر

تقوم نذه الأساليب عمى تحقيقات متخصصة في الميدان لدى الأسر والمؤسسات:

1 -1- 1 -التحقيقات لدى الأسر

وتتمثل أساسا في:

- إحصاء السكان: التحقيقات حول اليد العاممة؛
- تحقيقات حول الاستيلاك، وتيدف نذه التحقيقات بالدرجة الأولى إلى قياس حجم التشغيل في الإقتصاد.

1 -1- 2 -التحقيقات لدى المؤسسات

ونبي تتعمق بالخصوص بإنتاج السمع والخدمات كما أنيا تقدم جانبا مجمعا حول التشغيل موزع

حسب قطاع النشاط.
الميزة الأساسية ليذه الطريقة تكمن في المعمومات التفصيمية التي يمكن الحصول عمييا بخصوص
ىيكل وتركيب الإقتصاد غير الرسمي، ولكن النتائج التي تم الحصول عمييا من نذه الدراسة الشاممة
تتجاوب مع الطريقة التي تصاغ بيا قائمة الاستبيان، وكما نو الحال في جميع الدراسات فإن دقة
النتائج تتوقف عمى مدى إستعداد ورغبة المتجاورين مع قوائم الاستبيان لمتعاون في إطار الدراسة
المزمع القيام بيا [1].

1-1-3-تدقيق الحسابات الضريبية

يرتكز نذا النوع من التحقيق عمى تقييم خاص بالغش الجبائي والذي يعتمد عادة عمى طريقة المقارنة بين مبالغ المراقبة الجبائية التي تنجز كل سنة والمتعمقة بإجمالي الإيرادات الواردة فعلا إلى
الخزينة من الضرائب والرسوم، ومن بين التصريحات الجبائية المقدمة من طرف الأشخاص الطبيعيين
والمؤسسات، الذين التزموا بتقديم إقرارات ضريبية وذلك عن طريق إختيار عينة عشوائية من دافعي

[1] أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص.5

الض ارئب، واخضاع إق ار ارت ؤلاء الأشخاص لمفحص، التدقيق والم ارجعة من أجل إكتشاف نسبة
التيرب الضريبي ثم تعميم ذه النتائج عمى المستوى الوطني [1].

1-2-الأساليب غير المباشرة

تقوم ذه المنا ج عمى قايس الآثار المترتبة عمى وجود الإقتصاد غير الرسمي، وعموما يمكن
إيجازا في النقاط التالية:

1-2-1-تحميل الفوارق بين المداخيل المستعممة والمداخيل المنتجة

ويهدف إلى مقارنة نفقات الأسر بمداخميا وذا عمى مستوى الإقتصاد الجزئي والكمي (الناتج
الإجمالي في مقابل النفقات والمداخيل.

1-2-2-سوق العمل

يقوم ذا المبدأ عمى المقارنة بين مجموعة من المعطيات حول التشغيل والمستخرجة من مصادر
مختمفة منيا: تقويم المخزون الإجمالي لمتشغيل، تقويم التشغيل غير المنظم المطابق لنشاطات
الإقتصاد غير الرسمي.

إن الفارق من حيث مناصب الشغل بين المصدرين يسمح بتقدير الناتج الوطني الخام إنطلاقا من
فرضيات حول نسب الإنتاجية الظاهرة لمعمل حسب الفروع [2].

1-2-3-الطمب عمى النقود

حيث يتم تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي من واقع الطمب عمى النق ود، عمى إفتراض أن
معاملات الإقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام النقود السائمة، وان الزيادة في الإقتصاد غير الرسمي
سوف تزيد من الطمب عمى النقود [3].

1-2-4-المدخلات المادية (إستيلاك الكيرباء(

حيث يتم تقدير النمو في الإقتصاد غير الرسمي من واقع إستيلاك الكيرباء عمى فرض أن إستيلاك الكيرباء ذو أفضل مؤشر مادي لمنشاط ا لإقتصادي ككل ثم طرح معدل نمو إجمالي

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، "دراسة في آليات الإقتصاد الخفي وطرق علاجو"، دار النيضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص.23.
[2] أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص .6-5
[3] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص.72

الناتج
المحمي الرسمي من معدل نمو إستيلاك الكيرباء الكمي وارجاع الفرق بينيما إلى نمو الإقتصاد غير
الرسمي.
بمعنى آخر ىذه الطريقة تعتمد عمى تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي وقياس قيمتو عمى أسموب
إستخدام مؤشر إ ة ستيلاك الكيرباء لمناتج المحمي في إقميم أو منطق معينة، ومقارنة الإستيلاك بالمعدل
المفترض أن يكون مطموبا لحجم الإنتاج الرسمي في ذلك الإقميم أو تمك المنطقة، فإذا كان الإستيلاك
الكمي لمكيرباء أكبر من الكمية المطموبة فإن ذلك يعد مؤشرا عمى وجود إنتاج غير رسمي (ا لإقتصاد
غير الرسمي[1].

المطلب الثاني : أسباب نمو وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

لم ينشأ الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر صدفة، بل تمخض عن جملة متشابكة من التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى بعض العوامل الخارجية التي تزامنت مع هذه التغيرات، ومن أهمها مايلي[2]:

أ. أزمة النفط بشقيه الانخفاض والارتفاع : نتيجة اعتماد الجزائر الشبه مطلق في صادراتها على مورد واحد هو النفط سواء من حيث مساهمته في صادرات الدولة، أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أثر ذلك على الاستثمار والإنتاج وعلى جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى

ب. زيادة عبئ المديونية الخارجية : عجزت الجزائر عن تسديد ديونها الخارجية بعد أزمة النفط 1986، نتيجة ارتفاع حجم خاصة خلال الفترة (1985-1995)، والجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (1) : تطور المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة (1985-2015) الوحدة : مليار $

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
حجم المديونية	16.48	27.89	34.5	25.2	21.9	5.7	3

المصدر : نفس المرجع السابق، ص: 180.

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص.80
[2] الوالي فاطمة، بن شلاط مصطفى، (2017)، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال العدد :4، جامعة ميلة، ص ص: 24 25

لقد حاولت الجزائر تقليص مديونيتها الخارجية من خلال تحسن إيرادات الحماية النفطية بداية من سنة 2000 عبر نادي باريس ونادي لندن، واللذان يضمان أكبر البلدان المدينة للجزائر، عن طريق التسديد المسبق لتلك الديون وتحول أخرى إلى استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما نجحت فيه حيث بلغت تلك الديون نهاية سنة 2015 حوالي 3 مليار دولار فقط.

ت. ارتفاع معدل البطالة في الجزائر : أدى التفاوت الكبير بين عدد المرشحين للعمل والمناصب التي تخلق سنويا إلى اتساع حجم و نطاق البطالة، حيث يعتبر ذلك نتيجة عدة أسباب منها أزمة النفط العالمية سنة 1986، والتي أدت إلى انخفاض إيرادات الدولة، وصعوبة الحصول على قروض أجنبية لزيادة مشروطيتها، مما أدى إلى تقلص المشاريع الاستثمارية الجديدة وتوقف جزء

من الاستثمارات التي كانت في طور الإنجاز، حيث نتج عن ذلك نقص فرص التشغيل وتوقيف عدد من العمال عن العمل، والجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (2) : تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة (1985-2017)

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2016	2017
معدل البطالة %	9.7	19.7	28.1	29.5	15.3	10	10.4	12

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017.

لقد استغلت السلطات العمومية الجزائرية تحسن عائدات الجباية النفطية في وضع آليات وبرامج دعم تشغيل الشباب وإدماجهم في عالم التشغيل، الأمر الذي نتج عنه تقلص معدلات البطالة حيث بلغت حسب الأرقام الرسمية 12% نهاية سنة 2017.

ث. النمو الديمغرافي الذي شهدته الجزائر خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال : وذلك بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان، فانتشار المراكز الصحية وتقدم الرعاية الطبية قد أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات خاصة لدى الأطفال، مما أدى إلى ارتفاع سريع في الزيادة الطبيعية للسكان خلال فترة وجيزة [1]؛

[1] الحمو موس مغنية، (2018)، ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد: 2، المجلد: 4 جامعة الشلف، ص ص: 180-181

ج. ارتفاع تكاليف المعيشة وتدني مستوى الدخل : أدى تبني الجزائر إلى برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية في فترة التسعينيات من القرن العشرين بالدولة إلى تقليص الدعم على السلع والخدمات وتحرير الأسعار وخفض قيمة الدينار الجزائري، وتزايد مستويات التضخم مع تجميد الأجور، انعكس عنه تدني مستويات الدخل والفقر فيها، وعدم تغطية أجور الشرائح المتوسطة والأدنى منها لسبل معيشية كريمة لأصحابها، فقد شكلت فئة السكان الذين يعيشون تحت خط أو الفقر المدقع (أقل من 1.25$ يوميا) نسبة

3.6 % سنة 1988، وارتفعت إلى 5.7 % سنة 1995، ثم انخفضت إلى 2.7 % سنة 2005، في حين نسجل إجمالا انخفاض معدل الفقر الإجمالي ب 49 نقطة مئوية خلال الفترة (1966-2010)، و ذلك دلالة على الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في محاربة الظاهرة وتحقيق تنمية مستدامة تكفل حق الأجيال في العيش الكريم، والجدول الموالي يوضح تطور معدل الفقر في الجزائر[1] :

الجدول رقم (3) : تطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1966-2012)

السنة	1966	1979	1988	1995	1997	2000	2005	2010	2012
معدل الفقر%	54	28	8.1	14.1	28	12.1	5.7	5	6
الفقر المدقع %	-	-	3.6	5.7	-	3.1	2.7	-	-

المصدر : موسوس مغنية، مرجع سبق ذكره، ص : 181.

كخلاصة نلاحظ مساهمة عجز الميزانية العامة للدولة، واختلال سوق العمل التشغيل، والاحتلال الهيكلي في الناتج المحلي في تنامي و تزايد أنشطة القطاع غير الرسمية وتفاقم حدها في الجزائر بسبب انعكاسات ظاهر في الفقر والبطالة [2]

[1] بن عزوز محمد، دحماني يونس ، مرجع سبق ذكره، ص: 388. 23 بن سمينة دلال، (2014)، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 14، العدد: 36-37، جامعة بسكرة، ص: 410.

[2] ين قيادة مروان، (2018)، دور إصلاح بيئة الأعمال في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 1، العدد: 18، جامعة حميس مليانة، ص: 58

الفصل الثاني :تحديد النظام الجبائي الجزائري للحد من الاقتصاد غير رسمي

المبحث الاول :عموميات حول النظام الجبائي الجزائري

يتطلب النظام الضريبي الفعال وجود تضامن بين المكلف والإدارة الضريبية، من خلال تأديته الواجباته الضريبية، إلا أنه غالبا ما يلجأ إلى استعمال عدة أساليب التهرب من الضريبة، ويترتب على ذلك السلوك عدة انعكاسات سلبية تضر بالاقتصاد الوطني، ولتشخيص ظاهرة التهرب الضريبي سنحاول تحديد مفهوم التهرب الضريبي واستعراض مختلف أشكاله، والإلمام بمختلف الطرق التي من الممكن أن تكون منفذا للتهرب سواءا كانت شرعية أو غير شرعية.

المطلب الاول:مفهوم التهرب الضريبي

إن تحديد مفهوم وطبيعة التهرب الضريبي متعلقة بالكيفية التي يتم من خلالها التخلص من دفع المستحقات الجبائية، وهذا إما بالتهرب أو الغش الضريبي، ونظرا لتداخل وتشابه هذين المصطلحين ارتأينا ضرورة الفصل بينهما، لأنهما ظاهريا يؤديان إلى نفس المعنى، أما جوهريا فهما غير ذلك ويتجلى لنا ذلك أكثر من خلال تعريف كل واحد منهما.[1]

فالتهرب الضريبي هو: "أن يتخلص الفرد من دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص التشريع الضريبي القائم، ويتطلب ذلك وجود نية الاحتيال أو الإغفال، وعادة ما يلجأ المكلف بالضريبة للتهرب بهدف تخفيض العبء الضريبي فقط".[2]

كما يعرف التهرب الضريبي على أنه: "فن تفادي الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي" .

ومنه يمكن القول أن التهرب الضريبي هو : أن يجتهد المكلف بالضريبة بشتى الطرق والأساليب للتخلص من أداء بعض الضرائب المستحقة عليه دون مخالفة القانون والنصوص التشريعية، أي أن يستفيد من التغيرات الموجودة في التشريعات الجبائية بفعل تعقد النظام الجبائي أو عدم إحكام صياغته وقوانينه، لذا يطلق عليه بالتهرب المشروع كون المكلف يتحرك في إطار قانوني".[3]

---

[1] حجار مبروكة، "أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التظيف -" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006، ص 30.

[2] Ahmed Rahhou, « Le Système Fiscal Marocain Développement Economique Et Cohésion Sociale », Rapport Du Le Conseil Economique Et Social, Auto Saisine N 09/2012, P59. 2 - J.C. Martinez, « La Fraude Fiscal », PUF, France, 1984, P13

[3] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة "، دار الجامعة، الإسكندرية، 1988، ص 236.

أما الغش الضريبي فهو الامتناع أو التخفيض بطريقة غير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة ونماذجه متنوعة جدا، كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإيرادات، تضخيم النفقات...

أي أن الغش الضريبي هي أن يقدم المكلف بدفع الضريبة على مخالفة الأحكام القانونية بسلك طرق الغش والاحتيال مرتكبا جرائم مالية يعاقب عليها القانون.

مما سبق نستنتج أن التهرب الضريبي هو التخلص من الضريبة باستغلال بعض الثغرات الموجودة في القانون بينما الغش الضريبي هو المخالفة الصريحة للقوانين الضريبية.

المطلب الثاني: أشكال التهرب الضريبي

لقد أدى اتساع ظاهرة التهرب الضريبي وتعقدها إلى تعدد معايير تصنيفها، إذ توجد ثلاث تصنيفات هي كالتالي: [1]**من حيث شرعيتها إتجاه القانون:**

إنطلاقا من هذا المعيار يمكن تقسيم التهرب الضريبي إلى نوعين: : التهرب المشروع: يقصد به تخلص المكلف من أداء الضريبة، نتيجة استفادته من الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي والتي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة لنصوص القانونية، وقد يكون هذا النوع من التهرب مقصودا من جانب المشرع التحقيق بعض الغايات الاقتصادية والاجتماعية، كأن تفرض ضريبة دخل على جميع الأرباح الصناعية والتجارية، ثم تستثنى منها أرباح بعض المؤسسات الصناعية والسياحية ضمن شروط معينة تشجيعا لإنشاء هذه المؤسسات، وكثيرا ما يحصل التهرب المشروع بالاستفادة من بعض الأحكام القانونية التي لم تصغ بإحكام وبدقة، بحيث تترك ثغرات كثيرة يسهل على المكلفين التملص بواسطتها من دفع الضريبة دون أية مخالفة قانونية، وبالتالي لا يمكن

ملاحقته أو فرض أيه عقوبة عليه.[2]

التهرب غير المشروع: وهو مخالفة المكلف للأحكام القانونية بوسائل الغش والاحتيال

للتخلص من دفع الضريبة، مرتكبا جرائم مالية يعاقب عليها القانون، وفي أغلب الأحيان تكون هذه المخالفات صريحة ومقصودة وتتضمن نية المكلف في التهرب من الضريبة، وقد تكون في أحيان أخرى نتيجة لعدم إدراك المكلف لمسؤولياته أو لجهله بالقانون، ويصعب تحديد

الطرق التي يتبعها المكلف في سبيل ذلك.

[1] خالد شحادة خطيب، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 215

[2] - مغني ناصر، "دراسة تقييمية للتهرب الضريبي من خلال مؤشرات الأداء"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010، ص 9

- من حيث درجة التعقيد في إطار هذا المعيار يمكن تقسيم التهرب الضريبي إلى الأنواع التالية: : الغش البسيط : يتمثل في توفر عنصر القصد للتملص الإداري من الضريبة وهو يعرف باعتباره كل فعل أسهو يرتكب عن سوء نية بغرض تفادي تطبيق الضريبة، ويلجأ إليه المكلف من خلال السهو في التصريح بأحد مكونات المادة الخاضعة للضريبة، أو عدم دقة التصريحات المقدمة.

الغش المركب: أو المؤهل، هو مرادف لعبارة الطرق التدليسية فالعنصر المادي المتمثل في الطرق التدليسية يجب أن يضاف إلى عنصر القصد، ويلجأ المكلف إليه مجسدا لإرادته في التهرب وسعيا منه إلى محو كل الآثار وإخفاء الحقيقة، ومحاولة عرقلة أي مراقبة محتملة كأن يمسك محاسبة مزيفة أو ويقدم فواتير مزورة.[1]

- من حيث النطاق وفقا لهذا المعيار، ينقسم التهرب الضريبي إلى تهرب ضريبي محلي وتهرب ضريبي دولي.

التهرب الضريبي المحلي: يعد ظاهرة قديمة قدم الضريبة ذاتها، كما أنه أكثر شيوعا في العالم، وهو التهرب الذي يقع داخل حدود الدولة ذاتها، ويمتاز هذا النوع من التهرب بأنه سهل المتابعة والإكتشاف والمكافحة لأن حدوثه داخل إقليم الدولة يجعله خاضعا للسيادة الإقليمية للدولة، وبالتالي يكون من كامل سلطتها أن تلجأ إلى جميع الوسائل التشريعية والإدارية والفنية التي تحوزها في سبيل مواجهة هذا التهرب الضريبي وكشف ومعاقبة المتهربين. : التهرب الضريبي الدولي: يعتبر هذا النوع من أخطر أشكال التهرب، إذ أنه يتمثل في العمل على التخلص من دفع الضريبة عن طريق التهرب غير القانوني للمداخيل والأرباح التي من المفروض أن تخضع لضرائب البلد الذي حققت فيه فعلا إلى بلد آخر يتميز بضغطه الضريبي الملائم (المنخفض).

- من حيث الحجم أو المقدار ينقسم التهرب الضريبي وفقا لحجم أو مقدار الضريبة إلى نوعين: : التهرب الضريبي الكلي: وذلك عندما يستطيع المكلف التخلص من الضريبة المكلف بها بشكل كامل، ولا يسددها إلى الخزينة العامة للدولة ويتحقق ذلك بإخفاء نشاط المكلف كليا.

التهرب الضريبي الجزئي: يحصل عندما يتمكن المكلف من التخلص من جزء من الضريبة المستحقة عليه، وذلك إما عن طريق إسقاط بعض عناصر نشاطه الخاضع للضريبة قانونيا وبالتالي سيؤدي بالضرورة إلى فرض الضريبة عليه بأقل مما كان يجب أن تفرض عليه، أو

[1] حسين عوضة، "المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013، ص ص 433،434

من خلال تمكن المكلف من التخلص جزئيا من نوع من الضرائب وذلك بإسقاط بعض العمليات أو الإيرادات الخاضعة لهذه الضريبة.[1]

المطلب الثالث:طرق التهرب الضريبي

يسعى المكلف دوما إلى تطوير أساليب التهرب الضريبي وإيجاد ثغرات أرقى وأدهى حتى يبقى بعيدا عن أنظار المراقبة، لذا فقد تنوعت طرق وأساليب التهرب الضريبي بحسب طبيعة الأنشطة الممارسة، ومن بينها:

- التهرب عن طريق التحايل المحاسبي:

وذلك يتم بلجوء المكلف إلى تقديم إقرار ضريبي استنادا إلى دفاتر وسجلات وحسابات مصطنعة، مخالفة للدفاتر والسجلات الحقيقية، وذلك عن طريق زيادة النفقات وتقليل الإيرادات ، حيث تضخم التكاليف على نحو وهمي من خلال زيادة تكاليف السلع والعمل وزيادة نفقات أجور العمال حتى تصبح الأرباح الظاهرية قليلة، وبالتالي تقل الضرائب المفروضة عليها.

- التهرب عن طريق العمليات المادية:

وهذا عند تغيير المكلف بطريقة غير قانونية واقعة مادية، بالإخفاء الكلي أو الجزئي للمادة الخاضعة للإقتطاع الضريبي، فيكون الإخفاء كلي في حالة عدم الإخطار بمزاولة النشاط التجاري، الصناعي أو الحرفي ،أما الإخفاء الجزئي فيكون بإقرار مزاولة نشاط ما ولكن بإخفاء جزء من المادة الخاضعة للضريبة كإخفاء جزء من المخزونات أو الممتلكات.

- التهرب عن طريق الكتمان الكلي للنشاط الاقتصادي

بحيث لا يصل عنه أية معلومات إلى وزارة المالية وبالتالي لا يتم دفع أية ضرائب على الإطلاق، ويعتبر الكتمان أكثر الوسائل أمانا ويساعد على ذلك وجود القطاع غير الرسمي، المتمثل في وجود عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية التي تعمل بدون ترخيص، وبالتالي لا تسدد الضريبة وقد تشمل أنشطة صناعية، حرفية، خدمية، وتعليمية...، وبشكل عام يشمل التهرب كل من يمارس نشاط يحقق له دخل دون أن يعلم عنه في الدوائر المالية ولا يدفع عنه أية ضرائب .[2]

- التهرب عن طريق الإخفاء القانوني:

[1] محمد خالد المهايني، "التهرب الضريبي وأساليب مكافحته"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010، ص27

[2] رسلان خضور، "الإعفاءات الضريبية والجمركية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (6)، خريف 1996، ص 102.

الإخفاء عن طريق العمليات القانونية يتمثل فيما يسمى بالتصنيع أو التظاهر، أي خلق وضعية قانونية مرئية، وهذا النوع من الغش يأخذ شكلين أساسين وهما: الغش عن طريق التكييف الخاطئ الوضعية القانونية الحقيقية، وعن طريق تركيب عمليات وهمية.

- التكيف الخاطئ لعمليات قانونية

هذا الصنف من الغش معقد جدا ويتمثل في تغيير عملية قانونية حقيقية بمظهر عملية أخرى خاضعة لنظام جبائي أكثر امتياز، وهذا يسمح بعدم أداء الضريبة أو أدائها بنسبة أقل من تلك الناتجة عن الوضعية القانونية الأولى.[1]

- تركيب عمليات وهمية:

وهو الأسلوب الأكثر استعمالا من طرف المكلفين المتهربين في مجال الرسم على القيمة المضافة، تتمثل في إعداد المكلف لفواتير وهمية لا تطابق أي عملية من عمليات البيع والشراء، والتي يستطيع من خلالها الاستفادة من حق خصم الرسوم على المشتريات الوهمية والمستندة بفواتير مزور.[2]

- إدخال السلع المستوردة من الخارج خفية أي عدم التصريح بها لدى الجمارك حتى لا يدفع عليها الضريبة الجمركية.

المبحث الثاني:الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

إن مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر كان لها أثرا سلبيا كبيرا سواء على الناحية الاقتصادية أو على الناحية الاجتماعية، مما ساعد على تنامي الاقتصاد غير الرسمي الذي جاء لتلبية احتياجات الأفراد خاصة البطالين منهم. ولقد قامت عدة مصالح في الجزائر بدراسات حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، محاولة إما لتقدير التشغيل غير الرسمي من جهة، أو تقدير الدخل الخفي من جهة أخرى. من بين أهم هذه المصالح نذكر :

1. مصالح التخطيط قامت مصالح التخطيط بتقدير النشاط غير الرسمي عن طريق إعداد تقارير سنوية عن التشغيل. ويمثل الجدول التالي رقم (22) : تطور التشغيل الرسمي و غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1992-2003 الجدول رقم (22) : تطور التشغيل الرسمي والغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1992-2003:

[1] خالد الخطيب، "التهرب الضريبي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، دمشق، 2000، ص 164.
[2] محمد فلاح، "الغش الضريبي وتأثيره على دور الجباية في التنمية الاقتصادية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 1997، ص 54.

السنـــــــــوات	1992	1997	1999	2003
التشغيل الرسمي	4.286	4.684	5.162	6.027
التشغيل غير الرسمي	688	1.131	911	1.249
إجمالي التشغيل	4.974	5.815	6.073	7.276
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل%	13.8	19.4	15	17.2

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 90 من خلال هذا الجدول، نلاحظ أن نسبة التشغيل غير الرسمي انتقلت من 13.8% سنة 1992 إلى 17.2%

سنة 2003 ، مما يدل على تنامي ظاهرة التشغيل غير الرسمي. 2. الديوان الوطني للإحصائيات قام الديوان الوطني للإحصاء في تقديره للتشغيل غير الرسمي، بأخذ في عين الاعتبار سوى العاملين في البيوت و مساعدي الأسر، وقد خلص إلى ما يلي: -سنة 1992 : بلغ التشغيل غير الرسمي375.000.

- سنة 1996 : بلغ التشغيل غير الرسمي900.000 . كما قام هذا الأخير بأخذ بعين الاعتبار معيار الضمان الاجتماعي، لمعرفة نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي مثلما يوضحه الجدول رقم (23).

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 90 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي استنادا لتحقيقات لدى الأسر 1992 ،1997، 2001، الديوان الوطني للإحصائيات، ص 93.

. مكتب الدراسات الوطنية: (ECOTECNICS)

قام مكتب الدراسات الوطنية بتحديد حجم القطاع غير الرسمي استنادا على المعايير التالية : التصريح الجبائي، التصريح الإداري، التصريح لدى الضمان الاجتماعي. و قد كان الهدف من هذه الدراسة تحديد نسبة التشغيل غير الرسمي في كل من قطاع التجارة والخدمات، قطاع الصناعة، قطاع البناء و الأشغال العمومية.

و يمثل الجدول رقم (24) تطور بنية التشغيل غير الرسمي في كل من هذه القطاعات والمقدرة خلال الفترة.1996-1992

4. تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر وفق لنموذج (vito Tanzi) تعتمد هذه الطريقة على توافر البيانات المتعلقة بكل من العملة المتداولة و الودائع الجارية و الودائع الأجل، حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير المعلن، وذلك باستخدام نموذج (Vito Tanzi) الذي يعتمد على أسلوب التهرب الجبائي (النموذج القياسي لمعادلة الطلب على العملة).

المطلب الاول:نظرة و موقف الدولة الجزائرية من الاقتصاد غير الرسمي

إن القطاع غير الرسمي أصعب في التحديد من أي قطاع أخر، إنه الوجه المظلم لتلك الشريحة التي تفشل الحكومة في إحكام قبضتها عليها، إنه قطاع متبلور بمعنى أنه لا يسهل التعرف على تركيبه أو تنظيمه، وهو يحتل مكانة واضحة في بنية الاقتصاد الوطني. و غالبا ما ينسب استفحال القطاع غير الرسمي إلى أوجه قصور الدولة، و لكن اليوم قد تغير موقف الحكومة و السياسات المنفذة التي لم تكن دائما فعالة نظرا لعدم التناسق بين الجهات الاقتصادية و لكن من المتوقع إيجاد علاقة ايجابية تستند إلى الهدف المشترك المتمثل في التنمية. | ومن هنا يشير الحديث عن القطاع غير الرسمي في الجزائر، تساؤلات عديدة حول موقف الدولة من هذا الاقتصاد و لماذا لا تفرض الدولة قوانين رسمية و غرامات على المتعاملين في هذا القطاع غير الرسمي؟ و هل للدولة مصلحة في وجود هذا القطاع الطفيلي ؟. من هذه الأسئلة يمكننا أن نبين نظرة و موقف الدولة من الاقتصاد غير الرسمي بحسب مذهبين :

- مذهب له يد في تشجيع القطاع غير الرسمي و هو المذهب الحر الليبرالي.

- مذهب يحارب القطاع غير الرسمي و هو المذهب التدخلي.

1. المذهب الحر الليبرالي

ينطلق هذا المذهب من كون الاقتصاد غير الرسمي ما هو إلآ تعبير عن النقل المتزايد لتدخل الدولة، وليس فقط في الميدان الجبائي إنما في ميادين عدة أهمها البيروقراطية وثقل القوانين، كما أن النشاطات غير الرسمية لها ما يفسرها في عدم قدرة الدولة على تلبية حاجات المجتمع وبالخصوص الطبقات المحرومة، وهذا ما يدفع للعمل خارج القانون. وتعتبر هذه النظرية أن القطاع غير الرسمي يلعب دور منظم اجتماعي بالإضافة إلى مساهمته في خلق الثروة وفرص العمل، وكذا التخلص من الإجراءات الإدارية المعقدة. ولهذا غضت الحكومة النظر عن الاقتصاد الموازي للأسباب التالية :

- غضت الحكومة و مؤسساتها البيروقراطية الطرف عن هذه النشاطات الموازية لأنها رأت فيها أداة لامتصاص غضب جيوش من العاطلين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان هذا الاقتصاد يبرأ مصالح التأمينات الصحية و الاجتماعية من كل المسؤوليات التي قد تقع على عاتقهم، في حال التعامل مع عاطلين جدد عن العمل

- تغاضت السلطة عن السوق الموازية للعملة بسبب غياب البدائل القانونية (مكاتب رسمية للصرف).

- كما تسامح مسؤولوا الحكومة مع الاقتصاد غير الرسمي بسبب الفساد الحكومي الذي له مصلحة و فائدة في علاقاته مع رجال الأعمال الممارسين للنشاط غير الرسمي.

- يقوم رجال السياسة بتشجيع النشاطات غير الرسمية بحيث يستخدمون مصطلحات أخرى مرادفة لمصطلح الاقتصاد غير الرسمي مثل : العمل الخاص، العمل الحر، الصناعات الصغيرة، وكلها تخرج من كوفا أعمالا يمارسها الأفراد في إطار الاقتصاد غير الرسمي لملاءمته لقدراتهم المادية وإمكاناتهم التنظيمية.

ومما يبدو فان السوق الموازية أصبحت ضرورة للنشاط الاقتصادي و مكملة لما عجزت عن توفيره السوق الرسمية في مجالي العمل، السلع و الخدمات، و لهذا فان الدولة تنظر إلى هذا القطاع على انه يعمل بعيدا عن رقابتها، و إن منشآته لا تلزم بالإجراءات و المتطلبات الرسمية التي يحددها القانون لممارسة أي من

Philipe Adair « Production et financement du secteur informel urbain en Algérie », Revue Economie et Management, Université de Tlemcen N° 1, 2002, P 02.

هذه الأنشطة، كما أن أصحاب هذه المنشأت لا يلزمون بالتأمين على أعمالهم أو بدفع الضرائب المفروضة عليهم، أو حتى الحصول على ترخيص من الجهات المعنية لممارسة النشاط .

2. المذهب التدخلي

هذا المذهب على عكس المذهب الأول، و يقصد به تدخل الدولة لمحاربة النشاطات غير الرسمية، حيث تعتبر هذه النشاطات مصدر خسارة إيرادات كبيرة جدا من خلال التهرب الجبائي، و الغش الضريبي، كذلك عن طريق تقريب السلع عبر الحدود مما ينجم عليه نقص في احتياط الصرف .

- ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة و التي تؤدي إلى ظهور النشاطات غير الرسمية، و يمكن تبرير هذا الضعف في المراقبة إلى عدم الاستقرار في الدولة إما بسبب حروب أهلية أو حركات إرهابية، كما حدث في سنوات التسعينات في الجزائر.

- عدم قدرة الدولة على توفير مناصب شغل لكل البطالين.

- الفساد الحكومي الذي له مصلحة و فائدة في علاقاته مع رجال الأعمال الممارسين للنشاط غير الرسمي .

- عدم كفاءة الدولة في مراقبة القطاع الضريبي إلى جانب أن أجور المراقبين أقل من المحصول الضريبي، مما يدعو إلى الفساد الإداري والطمع في المحصول الضريبي، وبالتالي وصوله إلى حساباتهم الخاصة عوضا عن خزينة الدولة. و هكذا و بالرغم من ضعف قدرة الدولة فان الحكومة الجزائرية حاولت بناء نظام اقتصادي عصري و حرصت من خلاله القضاء على الاقتصاد الموازي لأنه يسيطر على جانب كبير من القطاع غير النفطي الضعيف و لأنه يمكن أن يشكل تهديدا سياسيا إذا واصل النمو.

ويتجلى لنا وقوف الدولة موقفا مناوئا يعيق الاقتصاد غير الرسمي فيما يلي :

- تتعدد الأجهزة الحكومية التي تتدخل بقصد تنظيم عمل القطاع غير الرسمي حيث تقوم من وقت لأخر بإيقاظ مندوبيها لإجراء التفتيش على أنشطته و يعاني العاملون في هذا القطاع من تعسف المفتشية في استعمال سلطتهم و الإتاوات التي يفرضها عليهم بعض الفاسدين منهم.

- ملاحقة مستمرة للعاملين بالقطاع غير الرسمي و تحرير المحاضر ضدهم و إصدار القرارات الإدارية بإغلاق منشآتهم بسبب مخالفتها لشروط التراخيص التي نص عليها القانون. .

- شنت السلطات الحكومية حملة واسعة ضد التجار غير قانونيين في المدن الكبرى خاصة تجار الأرصفة.

- خصصت الحكومة لبرنامج امتصاص ظاهرة الاقتصاد الموازي لسنة 2012، 14 مليار دينار ، 4 ملايير دينار لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية، و 10 ملايير دينار لوزارة التجارة و ذلك من اجل و أن حل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي لا تكمن في قمعه فقط و إنما في وضع آليات تحفز الناشطين في مجاله على الالتحاق بالنشاط الرسمي، على غرار خفض تكاليف النشاط الرسمي مقارنة بالنشاط غير الرسمي

لا بد من ضرورة مراجعة منظومة الضرائب و الجباية في القطاع الاقتصادي و التجاري، حيث أن التكاليف الباهظة للضرائب أحيانا هي التي تشجع على الهروب نحو التجارة الموازية .

كما أنه لابد من ضرورة الإسراع في انحاز الشبكة الوطنية للتوزيع الواردة في المخطط الخماسي و التي تتضمن بناء 30 سوق جملة، و 800 سوق تجزئة، و 1000 سوق جوارية .

كما و لابد من تشجيع مشاريع الاستثمار على المستوى المحلي بهدف فتح مناصب شغل.
.VI

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي و كيفية التعامل معه في الجزائر

1. آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تتجلى أهم الآثار الايجابية والسلبية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر فيما يلي: a. الآثار الايجابية يمكن القول بأن الاقتصاد غير الرسمي له مزايا خاصة من الناحية الاجتماعية، فهو يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، و يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات، كما أنه يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية، وانتشار الفقر والبطالة: الفقر

: نقصد بالفقر تدهور أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، والتي تتسم في معظم الأحيان بالحرمان على مستويات مختلفة، فالفقراء هم الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على سلة السلع الأساسية المكونة من : الغذاء، الملابس والسكن، بالإضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم. سجلت نسبة حدة الفقر الإجمالي الأدين حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية في الفترة الممتدة ما بين 2004 - 2006 تراجعا، حيث قدرت بنسبة

5.7% وسوء التغذية سوف يؤثران بالسلب على الأداء المدرسي لدى الأطفال : كالرسوب المتكرر والتسرب المبكر من المدارس، والعمل في السن المبكر بغرض توفير الحد الأدنى للمعيشة، والذي يكون في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي.

وما يلفت الانتباه هو أن فئة الشباب تحتل جزء كبير من هذه النسب (سواء كانوا مثقفين أو غير مثقفين .)

إذا ربطنا هذه النسب مع نسب الاقتصاد غير الرسمي، نجد أن البطالة لها دور كبير في توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي، فالبطال هو الذي ليس لديه دخلا، مما يدفعه إلى البحث عن أي عمل، والذي يكون في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي.

الآثار السلبية

تتجلى أهم هذه الآثار فيما يلي:

- إن العاملين في القطاع غير الرسمي لا يدفعون ضرائب ما يساعد على خسارة خزينة الدولة جراء التهرب الضريبي، فحسب تصريحات وزارة التجارة حوالي 60% من التجارة في الجزائر تذهب إلى السوق الموازية، كما قدر عدد التجار الوهميين ب626.781 تاجرا خلال الفترة الممتدة بين (1997-2002)، وحسب تصريحات المجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي فان حجم التهرب الضريبي يصل سنويا إلى حوالي 200 مليار دج.

تزايد عدد قضايا الرشوة والاختلاسات.

- انتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل: (معدل البطالة، التضخم، الدخل، مؤشر الاستهلاك، القوة العاملة...)، وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة، وبالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان.

- الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي، إذ قدرت نسبة المطرودين من المدرسة سنة 2001 ، والذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق حوالي55.88% من إجمالي المتسربين.

- زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

- إن تفشي ظاهرة تبييض الأموال وتقريبها تؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية، وهذا يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادي.

-كما أن ظاهرة الإرهاب تؤدي إلى عرقلة الاستثمار الأجنبي نظرا لغياب الأمن.

2. السياسات المنتهجة لمواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر أن ضعف الهيكل الذي عرفه الاقتصاد الوطني من مرونة الأسعار، و نسب الفوائد، و التقييم المبالغ في أسعار الصرف كل ذلك أدى إلى تردي أوضاع الاقتصاد الوطني من خلال تسيير إرادي مركزي طويل المدى أثر سلبا على الطاقات الإنتاجية، فالمظهر التوسعي لسياسات الميزانية و النقدية، و اختلال التسيير على مستوى المؤسسات العمومية و معدلات التبادل للوضع الاقتصادي و الاجتماعي، ساهم إلى حد كبير في بروز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الذي يعتبر أساسا للريع في هياكل الاقتصاد الجزائري، وفي ظل هذا التوسع الرهيب للظاهرة خاصة في فترة التسعينات لم تبقى الحكومة الجزائرية مكتوفة الأيدي بل

سارعت إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التي كانت تهدف إلى الحد من انتشار الظاهرة أولا، و العمل على إدماج النشاطات غير الرسمية ضمن دائرة النشاطات الرسمية ثانيا، و يمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

- لقد أيقنت السلطة مع تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي بأن نمو القطاع غير الرسمي و توسعه ليس عرضيا مرضيا من أعراض الأزمات الاقتصادية، و لكنه جنين مجتمع جديد يتكون من أعوان جدد، المحيط الإداري الاحتكاري الذي كان يطغى على تسيير الاقتصاد، و بالتالي ينبغي النظر إليه كمؤشر تحليل هام في السعي لتحقيق التوازنات الكلية، و بالتالي يجب إعادة إدماجه ضمن الحلقة الرسمية للاقتصاد .

- تحسيد فكرة حرية الاستثمار من خلال مختلف التشريعات القانونية و اللوائح التنظيمية التي بادرت بسنها السلطة التنفيذية و التشريعية على حد سواء، و هذا باعتراف المشرع الجزائري نفسه بمبدأ حرية التجارة و الصناعة، وضمان حرية الابتكار الفني و الفكري و العلمي.

- تحرير سوق النشاط العقاري بمقتضى المرسوم التشريعي رقم:

93/03 المؤرخ في: 01/03/1993 ، حيث اعتبر المتعاملين في هذا النشاط بمثابة تجار خاضعين لأحكام القانون التجاري.

- صدور المرسوم التشريعي رقم : 93/12 المؤرخ في : 05/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار، و الذي كان بمثابة المحفز الرئيسي للمتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي على تنظيم أنشطتهم و تهيئتها للدخول[1].

ضمن القطاع الرسمي، و هذا بفضل ما تضمنه القانون من تسهيلات و مساعدات و حوافز جبائية و اجتماعية، بالإضافة إلى تغاضي المرسوم التشريعي السابق الذكر عن مشروعية المال المستثمر، و ربما هذا الإغفال أمرا مقصودا من السلطة التي تجاهلت مسألة مشروعية المال المستثمر تحت ضغط الحاجة إلى رؤوس الأموال بسبب حالة الندرة التي تعتريها، و

[1] اعزوز علي و بوزيان عبد الباسط " الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة له في الجزائر "، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار و سبل الترويض، المركز الجامعي بسعيدة، يومي20/21 نوفمبر 2007، ص 18_21.

بالتالي فقد كان هذا الإجراء يهدف إلى استيراد الأموال المهربة إلى الخارج من جهة، و الأموال المتداولة عبر القنوات غير الرسمية من جهة أخرى.

- تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنظيم و تسيير النشاط الاقتصادي من خلال إقامة الشباك الوحيد، الذي يسمح للمتعاملين الاقتصاديين المحليين و الأجانب من القيام بمختلف الإجراءات و استخراج جميع الوثائق الضرورية التي تمكنهم من الحصول على رخصة الاعتماد أو السجل التجاري، و هذا الإجراء من شأنه أن يخفف من نسبة النشاط غير الرسمي ضمن مكونات الهيكل الرسمي للاقتصاد الوطني .

- حاولت السلطة في مجال الشركاء الاجتماعيين التكفل بأعباء الجانب الاجتماعي لعملية تسريح العمال الناتجة عن حل المؤسسات العمومية و خوصصتها بواسطة جملة من التدابير أهمها، إنشاء صندوق وطني للتأمين على البطالة (CNAC) يتكفل بمنح تعويضات للعمال المسرحين، كما تم إنشاء نظام خاص بالتقاعد المسبق يهدف إلى تسوية أوضاع بعض الحالات الخاصة للعمال.

- إصلاح أدوات الضبط الاقتصادي التي كانت تشكو من غياب الشفافية و طغيان للرشوة و الفساد، و هذا من خلال العمل على إعداد مشروع قانون الإصلاح الجبائي يعمل على تبسيط الجباية و الرفع من مردوديتها دون المساس بمبدأ العدل الجبائي، كما تم دليل الأخلاقيات المهنة بالنسبة المصالح الضرائب الذي يهدف إلى تحسين صورة و سمعة الإدارة الجبائية المشوهة في ذهن المتعاملين الاقتصاديين.

- تنظيم التجارة الموازية من خلال العمل على خلق أسواق رسمية تتوفر على مقاييس الأمن و الصحة العمومية، حيث أنه في هذا المجال كشف تحقيق قامت به مديرية التجارة لولاية الجزائر العاصمة سنة 2004، بأنه هناك 96 سوقا موازية، تنتشر عبر مساحات و أماكن عمومية بشكل عشوائي، الأمر الذي أدى بالمصالح المختصة إلى مواجهة هذه الأسواق الفوضوية، من خلال إختيار مساحات قريبة من الأحياء تؤسس من خلالها أسواق جوارية تكون تحت رقابة و أعين السلطة، و هو ما تحسد من خلال ترسيم إقامة 10 أسواق رسمية تسمح بفك الخناق على المتسوقين من جهة و إحصاء التجار و الباعة من جهة أخرى.

و بالتالي فإن هذا الإجراء يمثل إجراء أوليا من شأنه أن يؤدي إلى تنظيم هذه الأسواق الفوضوية و بالتالي إمكانية مراقبتها.

- تطبيق الجزائر لسياسة سعر الصرف المرن حيث تقوم بتقويم سعر العملة إداريا، و ذلك من خلال الاحتياطات المتوفرة لدى البنك المركزي، و قد كان التحرير سعر الصرف في الجزائر آثار إيجابية فيما يتعلق بتقليص من نشاطات السوق الموازية في مجال الصرف.

- لقد رأت الحكومة إلى أنه من بين الأسباب الرئيسية وراء استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هو ثقل الأعباء الضريبية و شبه الضريبية التي يتحملها أرباب العمل، و بالتالي عملت على تقليص من هذه الأعباء من خلال الإعفاءات المتتالية للضرائب و الرسوم ضمن قوانين المالية، وهو ما تحلى من خلال خفض معدل ضريبة الدفع الجزافي بمعدل 1% إبتداءا من سنة 2000، إلى غاية إلغائه نهائيا بموجب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2006 .

- **صدور الأمر رقم :** 96/22 المؤرخ في 09/07/1996 المتعلق بقمع مخالفات التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال إلى الخارج، و الذي كان يسعى إلى تعذيب سوق الصرف حيث أن هذه الأسواق كانت عرضة لانتشار جرائم الصرف نتيجة لتوسعها بفعل الانفتاح الاقتصادي من جهة، و ظهور منتجات مصرفية جديدة لم تكن مألوفة من جهة أخرى.

- بشأن مكافحة الرشوة و الفساد كأحد مسببات السوق الموازية تحلت من خلال تأسيس المرصد الوطني للرقابة و الحماية من الرشوة، كما تحسدت في تشكيل لجنة رئاسية لمكافحة هذه الآفة، أما فيما يخص جرائم الاختلاس فقد شددت العقوبة بغية استئصال الظاهرة من جذورها.

- تحسين مستوى الأجور بالنسبة لقطاعي الوظيفة العمومية أو الخواص، و هو ما تحلى من خلال رفع مستوى معدل الأجر الوطني الأدنى المضمون الذي أصبح يساوي12.000 دج مع مطلع سنة 2006 ليصبح 15.000 دج إبتداءا من سنة 2011 . - قيام الدولة بنشاطات التضامن الوطني التي تهدف إلى تقليل الفوارق و محاربة الفقر، وقد قدمت في هذا الشأن عدة مساعدات لأصحاب المداخيل الضعيفة كمنحة التمدرس المقدرة بمبلغ 2000 دج قديما أما حاليا فقدرت ب 4000 دج عن كل طفل مقدمة لأبناء المعوزين و المعوقين، مع تقليم تسهيلات و مساعدات في عدة مجالات كالسكن الاجتماعي.

- كما عملت الدولة على الحد من ظاهرة البطالة المتزايدة من خلال استراتيجية التشغيل، إذ أسس في هذا الشأن وكالة للتنمية الاجتماعية سنة 1996، أسندت لها مهمة تسيير ملف الشبكة الاجتماعية المتشكلة من المنحة الجزافية للتضامن و منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة و ملف تشغيل الشباب الهادف إلى خلق فرص العمل للشباب البطال، و قد تم إنشاء في هذا المجال وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب، حتى لا يضطروا إلى ممارسة أنشطة غير رسمية.

- تتجه النشاطات الموجهة نحو محاربة القطاع غير الرسمي إلى تطهير الاقتصاد الوطني بغية تهيئة الظروف للدخول في الاقتصاد العالمي من خلال التحضير للتوقيع على اتفاقية

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة، و الشراكة الأوروبية المتوسطة من جهة أخرى، بحيث أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل عقبة أمام مسيرة المفاوضات مع الاتحاد الأوربي و المنظمة العالمية للتجارة، و على هذا الأساس فقد قامت الحكومة الجزائرية بجملة من الإجراءات تمثلت في :

- : تنصيب لجنة عمل تشرف على مهمة المراقبة و التنسيق بهدف مواجهة الظاهرة و الحد منها.
- : تكثيف التحقيقات و الخرجات الميدانية من طرف مصالح الضرائب و التجارة على حد سواء.
- اتخاذ قرار منع كراء السجلات التجارية خاصة الموجهة منها للاستيراد و التصدير .
- إصلاح نظام الأسعار من خلال إلغاء الدعم الذي كان يشكل أحد الأسباب الرئيسية في ظاهرة التهريب، ورفع الضوابط عن الأسعار، وإلغاء هوامش الأرباح، وبقيت مقصورة على ثلاث مواد أساسية (الدقيق، القهوة، الحليب)، وبعض المواد الطاقوية.

خلاصة الفصل

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق قد فرض على الاقتصاد الجزائري تداعيات منها: رفع الدعم وتحرير الأسعار وكذلك فتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص، الخ ، كل هذه الأمور إذا أرادت الحكومة الجزائرية أن تكون في مصلحة الاقتصاد الوطني، فما عليها إلآ توفير الظروف المواتية لممارسة النشاطات الاقتصادية في ظل تنافسية شفافة، وهذا يقتضي بالضرورة القضاء أو التخفيف على الأقل من آفة الاقتصاد غير الرسمي، والذي كما رأينا في معرض بحثنا في هذا الفصل موقع الأقتصاد الموازي في السوق الجزائرية، و حجمه و أهم التدابير والإجراءات الحكومية التي انتهجتها الحكومة ضمن سياسة احتواء النشاطات غير الرسمية التي باتت تهدد كيان الاقتصاد الوطني.

كما أن الجزائر و بحكم المشاكل التي تتخبط فيها خاصة في مجال الانشطة الموازية، فينبغي عليها الإسراع في عملية الإصلاحات الاقتصادية التي تمكن من إحداث التوازن الاجتماعي و الاقتصادي مع مراعاة دور الدولة في عملية التنظيم و المراقبة.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

تمهيد:

يعتبر موضوع سوق الموازي والقدرة الشرائية من أهم المواضيع في الوقت الراهن لكن هناك نقص في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لأنه من المواضيع الجديدة ولكن حظي هذا الموضوع بنصيب من الدراسات في شكل أطروحات دكتوراه، رسائل ماجستير، مذكرات ماستر، مجلات....الخ ولقد وقع الاختيار على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت موضوعي سعر الصرف الموازي والمقادير ويستقصر عرض هذه الأدبيات على ذكر الهدف والنتائج المتوصل إليها ومن ثم مقارنتها بدراستنا الحالية.

دراسات وطنية :

دراسة قماش نجيب"، 2020بعنوان إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر. " وتمثلت مشكلة البحث في ما الذي يبرر استمرار نشاط السوق الموازي وارتفاع مستوى علاوة الصرف الموازي خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دوافع الطلب على العملات الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي في الجزائر

إضافة إلى اقتراح آليات اقتصادية لامتصاص سوق الصرف الموازي وبالتالي توحيد سوق الصرف في الجزائر.
وقد اعتمد في دراسته على المنهج الوصفي والإحصاء من أجل دراسة الموضوع وكانت أهم النتائج التي توصل إليها:تعود سوق الصرف في الجزائر إلى الاختلال بين توزيع واستيعاب المداخل على مستوى
الاقتصاد الوطنيسوق الصرف الموازي هو سوق الصرف الحر الذي يسود في إطار النظام للصرف متعدد الأسعار أين يتم تبادل العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة بأكثر من سعر واحد للصرف[1].

1-2-1دراسة "سي محمد فايزة2015 "بعنوان سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر **2012-1974** تكمن مشكلة الدراسة في ما هو المستوى الأمثل لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر؟ وهل يمكن لسعر الصرف الموازي أن يمثل القيمة التوازنية للدينار الجزائري.
هدفت هذه الدراسة إلى تقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر ومعرفة فترات الاختلال في سعر الصرف الدينار الجزائري ودراسة مدى مساهمة سعر الصرف الموازي كأداة لتقييم هذا الاختلاف ومن أهم النتائج المتوسط إليها: ضرورة وجود مستوى سعر صرف حقيقي توازني بطريقة تسمح بتجنب التقلبات المفرطة وبالتالي فعالية سعر الصرف الحقيقي كأداة لسياسة الاقتصاد الكلي ترتبط بمستواه التوازني.

1-2-2-دراسة "بورعدة حورية2014 "بعنوان: "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي."
-تكمن مشكلة الدراسة في الدوافع المؤدية لظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عنها وآفاقها المستقبلية خاصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية)حالة الجزائر) هدفت هذه الدراسة إلى :محاولة الدراسات الأدبية المختلفة لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي و محاولة إيجاد حلول تساعد على التقليل من آثار الاقتصاد غير الرسمي ومن أهم النتائج المتوصل إليها: تظل السوق الموازية للصرف مصدرا لتوفير العمل الصعبة كون أن الحكومة الجزائرية عجزت عن إقامة مكاتب صرف رسمية[2].

1-2-3-دراسة بن "ختم يوسف2016 "بعنوان: "العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية - حالة الجزائر. -
تمثلت مشكلة البحث في" هل هناك علاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية

[1] دراسة قماش نجيب"، 2020بعنوان إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، 2019-2020
[2] بورعدة حورية ، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر –دراسة سوق الصرف ، كلية العلوم الإقتصادية مدرسة الدكترالية في الإقتصاد و إدارة الأعمال

للمواطن في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة سعر الصرف الموازي في الجزائر ومعرفة مدى تأثيره على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

وقد اقتضت طبيعة البحث استعمال المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري واستعمال الأدوات التحليلية الإحصائية في الشقة التطبيقي ومن أهم النتائج التي توصل إليها هي:

هناك علاقة طويلة أجل بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية معبر عنها بمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر منذ الفترة الممتدة من 1974إلى .2014

4-2-1 -دراسة "قندوز هشام[1]2016 "المعنون بـ: العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل - حالة الجزائر. - تمثلت مشكلة الدراسة في ما نوع العلاقة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في الجزائر من **1975إلى .2015**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة سعر الصرف الموازي في الجزائر ومعرفة العلاقة بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي .من أهم النتائج المتوصل إليها توجد علاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في الجزائر في المدى الطويل.

دراسة "راوي دنيا رابح بختية2018 "المعنون بـــ أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية،هدفت الدراسة إلى: تحديد مدى تأثير التضخم على القدرة الشرائيةو من أهم النتائج المتوصل إليها:

-هناك علاقة عكسية بين التضخم والقدرة الشرائية للنقود حيث أن الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار ينجم عنه الانخفاض المستمر في قوة النقود وقدرة الأفراد.

4-1-الدوريات العلمية:

1-4-1دراسة "نسرين يحياوي2016 "المعنون بـــ :بالاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم الأسباب والنتائج، هدفت هذه الدراسة إلى: تحديد الأسباب الرئيسية لنمو وتوسع الأنشطة الموازية و تحديد الآثار التي يخلفها الاقتصاد الموازي في الجزائر و من أهم النتائج المتوصل إليها الاقتصاد الموازي هو رد فعل على طريقة توزيع الدخول التي تفرضها الدولة.

1-4-2**دراسة 'نسرين مسمش' 'رحماني موسى '،2017**المعنون بـــ ": الاقتصاد الموازي وأثره على الاستقرار الاقتصادي. " تهدف هذه الدراسة إلى التطرق الى التعريف بالاقتصاد الموازي وخصائصه وطرق قياس حجم الاقتصاد الموازي إضافة الى اثارة على النشاط

[1] دراسة "نسرين يحياوي" 2016الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم الأسباب والنتائج، جامعة العربي بن مهدي ، أم البواقي ، 2016

الاقتصادي.

1-4-3-دراسة "بورعدة حورية" 'يسعد رفيق دريس2018 'المعنون بـــ : بواقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية وقد هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر و دراسة واقع هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري و دراسة الأساليب المستعملة من طرف الحكومة الجزائرية لاحتواء ظاهرة الاقتصاد الموازي،وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

-حل ظاهرة الاقتصاد الموازنة تكمن في قمعه فقط،وانما في وضع آليات تحفيز الناشطين في مجال على الالتحاق بالنشاط الرسمي.

-لابد من ضرورية مراجعة منظومة الضرائب والجباية في القطاع الاقتصادي والتجاري حيث أن التكاليف الباهظة للضرائب أحيانا هي التي تشجع على نحو التجارة الموازية.

1-4-4-دراسة "محمود حمام زهير سعيدي2017 "المعنون بـــ بسعر الصرف وتعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة **1970- 2016.**

هدفت هذه الدراسة إلى كشف الغطاء عن كيفية تحديد سعر الصرف استنادا إلى نظرية تعادل القوى الشرائية ومن ثم اختيار مدى انطباق هذه النظرية على الاقتصاد الجزائري.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها: -لا توجد علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف ونسبة مستويات الأسعار في الجزائر والولايات المتحدة استنادا إلى نظرية تعادل القوة الشرائية و - لا يعني عدم انطباق نظرية تعادل القوة الشرائية في الجزائر بعدم صلاحيتها مطلقا، فقد اثبت هذه النظرية صحتها خاصة بالنسبة للدول المتقدمة أين تختفي العوائق أمام التجارة الخارجية.

1-5-أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة تبين أنها ركزت بشكل كبير على متغير واحد فقط بالنسبة لموضوعنا حيث أن البعض منها ركزت على دراسة بعض المتغيرات المرتبطة بالاقتصاد الموازي والبعض الآخر على القدرة الشرائية أي أنها ليست مطابقة معنا في جميع المتغيرات فمثلا **(قماش نجيب 2020) (وسي محمد فايزة 2012) (بورعدة حورية 2014)**تشابهات للدراسة حاليا معهم في متغير واحد هو الاقتصاد الموازي وكذا تتفق معنا في المنهج المتبع أمام دراسة كل من **(راوي دنية رابح بختية 2018)**و**(محمود جمال زهير صعيدي 2017)**فتتفق معنا في المتغير الثاني وهو القدرة الشرائية كما تشابهت مع **(بن ختم يوسف 2016)**من حيث الهدف وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها:

-تعتبر دراستنا الحالية من الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية.

-اختلاف دراستنا عن بعض الأدبيات السابقة من حيث المتغير التابع او المتغير المستقل

فهناك من ربط موضوع الاقتصاد الموازي بالفساد وهناك من ربط موضوع القدرة الشرائية بالتضخم[1].

تناولت ىذه الدراسة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي و الموازي في خمسة دول باستعمال طرق تحميل السلاسل الزمنية و بيانات المقطعية لاختبار العلاقة بين سعري الصرف في مدى الطويل بإضافة إلى تحميل الصدمات في المدى القصير حيث خلصت ىذه الدراسة إلى وجود علاقة بينيما في المدى الطويل مع إعادة التوازن بعد الصدمات في المدى القصير ،و إمكانية الخفض من خطر الصرف الرسمي باعتماد عمى سعر الصرف الموازي Abbas . Valad Khan, An Empirical Analysis of the Black Market Exchange Rate In Iran,2004. تناولت هذه الدراسة تحميل سعر الصرف الموازي في إيران من سنة 1960إلى 2002 باستعمال أسلوب التكامل المتزامن لسلسلة زمنية سنوية حيث خلصت إلى وجود عالقة في المدى الطويل بين سعر الصرف الموازي من جية و مؤشر أسعار الاستيلاك ، الناتج الخام الحقيقي لو م أ و أسعار الواردات من جية أخرى ، إضافة إلى وجود علاقة في مدى القصير بين مؤشر أسعار استيلاك و معدل نمو الدخل الخام مع تخفيض سعر الصرف الإيراني.

-محمد بن عبد الله " مصادر التضخم في المممكة العربية السعودية،دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود"،2011 تناولت ىذه الدراسة أىم العوامل المسببة لمتضخم في المممكة العربية السعودية خلال المدة الزمنية 1970-2007 باستخدام منهاج ARDLأو ما يسمى باختبار الحدود ، حيث خمصت النتيجة في أىمية العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي ، الأسعار العالمية لمصادرات و درجة الانفتاح) في شرح معدلات التضخم في الأجلين الطويل و القصير - دراسة بوثلجة عبد الناصر ، سمير مليكي ، بن عمر عبد الحق The black market exchange rate and demand for money in ALGERIA حيث تناولت هذه الدراسة اثر سوق الصرف السوداء عمى الطلب على النقد في الجزائر بسبب القيود الحكومية و الرقابة على الصرف الأجنبي و ذلك خلال الفترة 1974-2005

-سي محمد فايزة "اختلال سعر الصرف الحقيقي – فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974-2012 لماجستير جامعة تلمسان تهدف هذه الدراسة إلى قياس اختلال سعر الصرف الحقيقي و مدى فعالية سعر الصرف الموازي من خلال دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1974-2014 و هذا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ذو المتجو

[1] - Guglielmo Maria Caporale,Mario Cerrato , Black Market and official Exchange Rates ,2005

VECM حيث أكدت النتائج ضرورة تقريب سعر الصرف الحقيقي من مستواه التوازني ، و كذا القضاء عمى السوق الموازية لمصرف[1].

دراسة سي محمد كمال 2015 بعنوان إختبار منحى j للتجارة الخارجية في الجزائر , دراسة قياسية من 1980 إلى 2015 ، جامعة بلحاج بوشعيب حيث هدفت الدراسة إلى اختبار عديد من الدراسات في مختلف دول العالم مدى صحة منحنى J للتجارة الخارجية، وبدورنا سنقوم بنفس الاختبار على الميزان التجاري في الجزائر الذي يتميز عن غيره بتصديره للمحروقات بنسبة 97 % ومعدل استيراد متزايد على مدار العقود الأربعة، كما أن معدل الانفتاح التجاري يتجاوز المعدل المتوسط 50 % من 1980 إلى 2015 وهي الفترة المدروسة و هو من المعدلات التي تندرج في ما يعرف بالاقتصاد الصغير المفتوح على العالم و الذي يتميز بمدى هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

حيث حاول في هذه الدراسة اختبار اثر تخفيض العملة على الميزان التجاري الكلي و الميزان التجاري الغير النفطي خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015 باستخدام نموذج ARDL و توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من تحقق منحنى و من ثم شرط مارشال-لينر للميزان التجاري الكلي إلى أن هذا التأثير لتخفيض الدينار كان تأثيرا وهميا راجع لكون الصادرات مهيمنة من طرف قطاع المحروقات في حين أن الواردات ليست مرنة لكون أنه لا يوجد سلع بديلة للمستوردات الا في حدود ضعيفة و هذا راجع التخلف القطاعات الاقتصادية في ظل ما يعرف بالعلة الهولندية و عليه يستوجب النهوض بالقطاعات الراكدة لتحقيق قيمة مضافة تساهم في تعزيز النمو ومقاومة تدفق السلع الأجنبية.

[1] دراسة سي محمد كمال 2015 بعنوان إختبار منحى j للتجارة الخارجية في الجزائر , دراسة قياسية من 1980 إلى 2015 ، جامعة بلحاج بوشعيب،

خلاصة الفصل:

إن الاقتصاد الموازي الذي يضر بالاقتصاد الوطني ليس ذلك الذي يظهر للعيان، و إنما يتمثل في كتل السيولة الهامة التي يتم تداولها خارج القنوات المصرفية الرسمية، لا سيما و أن هذه التعاملات تضع في المحيط غير الرسمي غالبية المتعاملين الرسميين، مما يؤكد ضرورة عصرنة وسائل العمل و المراقبة و منها السجل التجاري الالكتروني و تعميم الصك و غيرها من وسائل الدفع الحديثة.

سوق الصرف الموازي هو سوق الصرف الحر الذي يسود في إطار نظام للصرف متعدد الأسعار أين
يتم تبادل العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة بأكثر من سعر واحد للصرف تنشأ أسواق الصرف الموازي بطريقتين:عبر سماح السلطات العمومية بظهور سوق شرعي ثاني للصرف بالنسبة للمعاملات الرأسمالية لميزان المدفوعات في ظل فتح حساب رأس المال لميزان المدفوعات امام التدفقات الرأسمالية الواردة بشكل خاص(سوق صرف موازي شرعي)،وكرد فعل من طرف الأعوان الاقتصاديين الخواص الذين يعانون من تقييد كبير للحصول على العملات الصعبة عبر السوق الرسمي للصرف وعلى أساس سعر للصرف مقيم بأكثر من قيمته الحقيقية(سوق صرف موازي غير شرعي)

الخاتمة

أن انتشار الاقتصاد غير الرسمي يعود إلى عدة عوامل بقدر ما هي متكاملة في تأثيرها بقدر ما هي تتفرع من مشكل واحد، وهو غياب ثقافة الموطئة لدى المسؤول الجزائري بالإضافة إلى غياب ثقافة تسييرية مدروسة.

وعليه فان معالجة و تنظيم الاقتصاد غير الرسمي يتطلب تضافر جميع الجهود الحكومية و النقابية، و مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص، و إن كانت هذه الظاهرة موجودة في أغلب دول العالم المتقدم و الشامي و أخطرة الناتج عن منظمات المافيا و الإرهاب و الفساد، و التي تحتاج لجهود دولية بكل معنى الكلمة لان العولمة كرست ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي لتحقيق مصالحها و تعاظم أرباحها على حساب الشعوب الفقيرة و طبقتها العاملة، متجاوزة القوانين القطرية و سيادها و خصائصها القومية و الوطنية.

وعلى هذا الأساس و نظرة لحدة خطورة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي قمنا بتقديم بعض الاقتراحات المتمثلة فيما يلي :

1) اقتراحات المتعلقة بمكافحة التهريب و الأنشطة غير الرسمية و تسويق منتوجاتها: - تحفيز المشروعات الصغيرة على العمل في ظل الاقتصاد الرسمي و ترك الاقتصاد غير الرسمي عن طريق تسهيل الإجراءات، التراخيص، تسجيل النشاط...).

- تقليل المستندات و الأوراق المطلوبة للمراجعة الضريبية و تبسيط الإجراءات و تخفيض تكاليف التسجيل خصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة ذات الإمكانيات المحاسبية المحدودة و التي قد تكون سببا للتهرب من التسجيل و بالتالي يظهر المشروع و كأنه يعمل في إطار غير قانوني.

- تشديد الرقابة على السلع المستوردة من اجل الحد من استيراد السلع المزيفة و ذلك بتحديث أساليب الرقابة لدى الجمارك. ليس مثلما حدث في الآونة الأخيرة (افريل 2013) حيث استوردت الجزائر حاويات كبيرة من الصين دون مراقبة محتواها لتجدها عند وصولها ميناء الجزائر مليئة بالحصى الصغيرة. هل يعتبر هذا نقص في الرقابة عند الجزائري ام دهاء و استهزاء من الصينيين؟.

- تكثيف الجهود ما بين الدول و ذلك بعقد اتفاقيات من اجل محاربة التقليد و كذا إنشاء لجان عبر الوطنية مختصة بمحاربة التقليد تعمل في إطار النزاهة و الصرامة من اجل تفعيل و تشديد القوانين و اللوائح المتعلقة بمحاربة التقليد. - إعلام و توعية و تحسيس المستهلك حول مخاطر التهريب.

- تعميم و نشر برامج تعليمية و تربوية و تحسيسية حول مخاطر التهريب على الاقتصاد و الصحة العمومية.

2) اقتراحات متعلقة بالسوق المالي الموازي :

- العمل على فتح مكاتب لتحويل العملات في الإطار الرسمي خاصة في الفنادق و النزل من اجل تسهيل عملية التحويل خاصة بالنسبة للأجانب.

قائمة المصادر و المراجع

1-الكتب :

1. حسين عوضة، "المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013.
2. خالد شحادة خطيب، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
3. الصعدي عبد الله: دور الضرائب في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية.
4. صفوت عبد السلام عوض الله، "دراسة في آليات الإقتصاد الخفي وطرق علاجو"، دار النيضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
5. الوليد صالح عبد العزيز ، دور السياسة الغربية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، مصر.

2-الجامعات :

1. إسماعيل بوخاوة " إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية و التطبيق "، ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ايام 16/15/14 نوفمبر 2000
2. بشور عصام: المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، القاهرة ،ط 6 ،1992-1993
3. بن يشو فتحي " جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي "، ماجستير في اقتصاد التنمية، تحت اشراف الدكتور بونوة شعيب، تلمسان، 2007-2008 ،ص 23-24.
4. بن يوب لطيفة و بوغرارة بومدين و غربي نصر صلاح الدين " اثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي " ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 افريل 2007.
5. بودلال على " تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2007_2006
6. بورعدة حورية ، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر –دراسة سوق الصرف ، كلية العلوم الإقتصادية مدرسة الدكترالية في الإقتصاد و إدارة الأعمال
7. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة "، دار الجامعة، الإسكندرية، 1988
8. حجار مبروكة، "أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التظيف -" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006،
9. الحمو موس مغنية، (2018)، ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد: 2، المجلد: 4 جامعة الشلف،

10. خالد الخطيب، "التهرب الضريبي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، دمشق، 2000
11. دراسة "نسرين يحياوي" 2016الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم الأسباب والنتائج، جامعة العربي بن مهدي ، أم البواقي ، 2016
12. دراسة سي محمد كمال 2015 بعنوان إختبار منحى j للتجارة الخارجية في الجزائر , دراسة قياسية من 1980 إلى 2015 ، جامعة بلحاج بوشعيب،
13. دراسة قماش نجيب"، 2020بعنوان إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، 2020-2019
14. فلاح محمد ، السياسة الجبائية من الأهداف و الأدوات – بالرجوع إلى حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006
15. قدى عبد المجيد ، المدخل الى سياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية – ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003
16. محمد خالد المهايني، "التهرب الضريبي وأساليب مكافحته"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010
17. محمد فلاح، "الغش الضريبي وتأثيره على دور الجباية في التنمية الاقتصادية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 1997،
18. مغني ناصر، "دراسة تقييمية للتهرب الضريبي من خلال مؤشرات الأداء"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010
19. الوالي فاطمة، بن شلاط مصطفى، (2017)، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال العدد :4، جامعة ميلة
20. ين قيادة مروان، (2018)، دور إصلاح بيئة الأعمال في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 1، العدد: 18، جامعة حميس مليانة

3-المجلات :

1. رسلان خضور، "الإعفاءات الضريبية والجمركية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (6)، خريف 1996
2. بن عزوز محمد، دحماني يونس ، مرجع سبق ذكره، ص: 388. 23 بن سمينة دلال، (2014)، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 14، العدد: 36-37، جامعة بسكرة

4-مصادر اجنبية :

1. Ahmed Rahhou, « Le Système Fiscal Marocain Développement Economique Et Cohésion Sociale », Rapport Du Le Conseil
Economique Et Social, Auto Saisine N 09/2012, P59.
2 - J.C. Martinez, « La Fraude Fiscal », PUF, France, 1984, P13